الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٢٣**

الجمعة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/74/53) **و** A/74/53/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، النظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، عملا بالقرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ومن دواعي سروري أن أرحب بمعالي السيد كولي سيك، رئيس مجلس حقوق الإنسان، في الجمعية العامة. وأشيد بالجهود التي يبذلها السفير سيك بهدف تحسين أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان في ولايته لتشجيع التنسيق الفعال وتعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

وسيعمل عرض اليوم لتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/74/53 و A/74/53/Add.1) على الهيئة الأم، الجمعية العامة، على تمهيد الطريق لإجراء حوار تفاعلي عند مناقشة التقرير في اللجنة الثالثة.

لقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قبل سبعة عقود، على مجموعة من الحقوق غير القابلة للتصرف، التي تكفل كرامة الجميع في كل مكان. ويعمل مجلس حقوق الإنسان على تحقيق تلك الرؤية المشتركة من أجل عالم أفضل كعنصر أساسي من عناصر نظام حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإن القرارات المتصلة بإقامة العدل ونزاهة النظام القضائي أدت إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم. وعلينا ألا ننسى: أن عالم أكثر عدلا هو عالم أكثر أمانا. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة هامة تضع المعايير لجميع الشعوب وجميع الدول. ولا يمكننا أن نكفل السلام والتنمية إلا إذا أيدنا احترام حقوق الإنسان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقوم على أساس حقوق الإنسان. ومنذ اعتماد الخطة (القرار ١/٧٠)، كلف المجلس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعقد حوارات فيما بين الدورات بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتلك طريقة فعالة جدا للفت انتباهنا جميعا للترابط بين الحقوق والأهداف الإنمائية للألفية.

وأحث الدول الأعضاء على النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان. دعونا ننظر، على سبيل المثال، إلى إحدى أولوياتي الرئيسية في الدورة الرابعة والسبعين: وهي التعليم. إن الهدف ٤ أهداف من أهداف التنمية المستدامة يرتبط بالمواد الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من إرسائه في تلك النصوص، لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله لبلوغ غايتي الهدف ٤ بشأن التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة. وينطوي التعليم أيضا على تزويد السكان بالمهارات اللازمة للتعامل مع عالم ينمو بسرعة، ويتغير تكنولوجيا.

وعلى هذا النحو، كان من دواعي سروري أن أرى قرار مجلس حقوق الإنسان، ١١/٤١ بشأن التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة في مجال حقوق الإنسان، بقيادة جمهورية كوريا والدانمرك، الذي يسعى إلى حماية حقوق الأشخاص الذين نخدمهم في سياق التكنولوجيات الجديدة.

ولتحقيق جميع الأهداف السبعة عشر، يجب أن نكفل إدراج جميع الأطراف المعنية في ثنايا عملنا بغية ألا يتخلف أحد عن الركب. وتحقيقا لهذه الغاية، جعلتُ الإدماج أولوية بالنسبة لهذه الدورة. لن تكون لدينا أمم متحدة تقوم بالاستبعاد، ويجب أن تأخذ المرأة مكانها الصحيح في صميم عملنا كله.

ومما يدعو إلى التفاؤل للغاية أن نلاحظ في التقرير إدراج قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٤١، بشأن المساواة في الأجور، بفضل تأثير آيسلندا. ويجب تأييد حقوق المرأة في كل مكان. ففي نهاية المطاف، هذا هو عام ٢٠١٩؛ ولقد قطعنا شوطا طويلا.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تصان حقوق كل فرد معرض لخطر التخلف عن الركب. وينطبق ذلك على جميع الذين استُبعدوا بصورة منهجية، بمن فيهم المشردون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية.

إننا سنحتفل في ٢٠ تشرين نوفمبر بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. إن فكرة أن الأطفال أشخاص أيضا، تذكرنا جميعا بوجوب دعم حقوق الطفل لكي يتمكن الأطفال في كل مكان لا من مجرد البقاء على قيد الحياة فحسب، بل وأن ينعموا أيضا بالازدهار. وإنني على ثقة بأنني أستطيع الاعتماد على الدول الأعضاء لضمان الإدماج في كل جانب من جوانب عملهم هنا في الجمعية العامة.

لقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان خطوات كبيرة لضمان الإدماج من خلال إنشاء صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وأثني على الذين دعموا الصندوق الاستئماني، وكذلك على الدول الأعضاء لما اتسمت به من بعد النظر باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٤٢.

والواقع أن تقرير مجلس حقوق الإنسان لا يتفق فحسب مع أولويات التعليم والإدماج المذكورة أعلاه، بل مع جميع الأولويات التي حددتُها للدورة الرابعة والسبعين، بما في ذلك السلام والأمن من خلال منع نشوب النزاعات، والقضاء على الفقر والجوع، والعمل المناخي. ومن المفهوم منذ أمد طويل أن معظم الصراعات العنيفة التي نكافحها اليوم توجد أصولها في انتهاكات حقوق الإنسان، أو في تجاهل تلك الحقوق. ومن

واجبنا كدول أعضاء وأفراد، تأييد المساواة في الكرامة وحقوق الإنسان للجميع في كل مكان. وليس هناك بديل عن حماية حقوق السكان الذين نخدمهم. وإنني على ثقة بأنه من خلال السعي معا، سننجح في تحقيق ذلك للجميع.

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كولي سك، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد سيك (السنغال)رئيس مجلس حقوق الإنسان (*تكلم بالفرنسية*): إنني هنا اليوم لكي أعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/74/53 و A/74/53/Add.1) بصفتي رئيس المجلس عملا بالقرارين ٢٥١/٦٠ و ٢٨١/٦٥.

ما برح المجلس مخلصا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة طيلة هذا العام، لا سيما من حيث تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع وحمايتها، بدون تمييز من أي نوع، وبطريقة عادلة وعلى قدم المساواة. واليوم، سأعطي الدول الأعضاء لمحة عامة عن المواضيع والحالات في مختلف البلدان التي كانت موضع مناقشات ومداولات المجلس.

لقد اجتمع مجلس حقوق الإنسان هذا العام في ثلاث دورات عادية، مُتيحا الفرصة لمعالجة طائفة واسعة من المسائل التي تتطلب اهتمامه واتخاذ إجراءات بشأنها. ويرد موجز لمداولات المجلس هذا العام في التقرير المعروض على الجمعية، الذي يتضمن الأنشطة فضلا عن القرارات والمقررات وبيانات الرئيس التي اعتمدت في الدورات العادية الثلاث.

وخلال السنة، ركز المجلس اهتمامه على الحالات والمواضيع الجديدة التي لم تكن مدرجة في جدول أعماله. ولذا نظر المجلس في حالة حقوق الإنسان في بلدان مثل نيكاراغوا والفلبين وفنزويلا. وقرر إنشاء بعثة جديدة لتقصي الحقائق على أن تقدم إليه تقريرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وتناول المجلس أيضا مسألة التمييز ضد النساء والفتيات في مجالات الرياضة، والمساواة في الأجر، والحق في التنمية، وأنشأ آلية خبراء فرعية جديدة تتعلق بالنقطة الأخيرة.

وواصل المجلس التركيز على المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق كمبوديا، وجورجيا، وليبيا، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان، وأوكرانيا، وفنزويلا، واليمن.

وأبرزت المناقشات السنوية للمجلس أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتعاون التقني بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكان موضوع اجتماع المائدة المستديرة هذا العام هو التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان لكبار السن، وأتاح ذلك الفرصة للمجلس لتحديد الثغرات الرئيسية في مجال حماية حقوق كبار السن، فضلا عن التدابير الممكنة للتصدي لها من خلال التعاون التقني وبناء القدرات.

وتتضمن بعض قرارات المجلس توصيات محددة للجمعية العامة. وبالإضافة إلى القرارات التي ذكرتها بالفعل فإن القرار ١٧/٤٠، بشأن حالة حقوق الإنسان في سورية، يوصي بأن تقدم الجمعية العامة كل التقارير المقدمة من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب.

وفيما يتعلق بالقرار ١٤/٤١، بشأن المساواة في الأجر، فإنه يوصي بأن تعلن الجمعية العامة يوما دوليا للمساواة في الأجر من أجل الاحتفال بجهود جميع أصحاب المصلحة المبذولة لتحقيق هذا الهدف، وللحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق هدف المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة للجميع.

ويوصي المجلس في قراره ٢/٤٢، بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن، ردا على التقرير الشامل الخطي لفريق الخبراء

الدوليين والإقليميين البارزين، بأن تحيل الجمعية العامة التقرير إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالقرار ٣/٤٢ بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهنجيا والأقليات الأخرى في ميانمار، يوصي المجلس بأن تحيل الجمعية العامة التقارير إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وأن تطلب إلى رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار أن يقدم التقارير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

ويوصي المجلس في قراره ٢٦/٤٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، بأن تقدم الجمعية العامة تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة للجنة التحقيق.

وأخيرا، فقد حث المجلس الجمعية العامة في قراره ٢٩/٤٢ بعنوان ”من الخطابة إلى الواقع: نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب“، في إشارة إلى المنتدى المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، على تحديد طرائق عقد المنتدى في دورتها الرابعة والسبعين.

وبالنظر إلى المسائل والتحديات التي تواجه العالم اليوم، بات من المحتم تحسين تنفيذ معايير حقوق الإنسان تنفيذا فعالا، حال التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتعهد بالالتزامات السياسية على أعلى مستويات الدولة، من خلال الآليات الدولية لحقوق الإنسان بوجه عام، والاستعراض الدوري الشامل بوجه خاص. ومع إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، باتت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحظى بمنتدى فريد لتبادل الممارسات الفضلى والتعاون بشأن تعزيز حقوق الإنسان، مع ضمان احترام مبادئ اللاانتقائية، والحياد والموضوعية.

وقد خضعت جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة للاستعراض مرتين في إطار الاستعراض الدوري الشامل واستُهلت الدورة الاستعراضية الثالثة التي مدتها أربع سنوات ونصف في ١ أيار/مايو ٢٠١٧. ويعكس استمرار المشاركة العالمية والرفيعة المستوى في الاستعراض الدوري الشامل الإرادة السياسية للدول الأعضاء وعزمها على متابعة هذا الحوار بشأن حقوق الإنسان بين النظراء على قدم المساواة وفي سياق يتسم بمزيد من التعاون، مع التركيز بشدة على تنفيذ التوصيات المقبولة ومتابعتها. كما ينبغي أن نشدد على الصلة القائمة بين الاستعراض الدوري الشامل والمساعدة التقنية وبناء القدرات.

ويتيح الجزء الرفيع المستوى للمجلس، الذي يُعقد مرة كل عام أثناء دورة شباط/فبراير – آذار/مارس، فرصة لعدد من كبار الشخصيات لعرض سياساتها في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا العام، رحبنا بـ٩٥ من هؤلاء المتكلمين في الجزء الرفيع المستوى، بمن فيهم الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

وأود التشديد على أن المشاركة الفعالة في أعمال مجلس حقوق الإنسان لا تزال أولوية بالنسبة لجميع الدول، سواء أكانت أعضاء في المجلس أم لم تكن. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد تحديدا بالجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية للمشاركة بنشاط في المجلس، مما يعزز احترام مبدأ العالمية الذي تتسم به الأمم المتحدة. وقد أتاح الصندوق الاستئماني لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال المجلس مشاركة ٣٣ مندوباً من ٣٢ بلداً من تلك البلدان في أعمال المجلس هذا العام، بما في ذلك ١١ دولة جزرية صغيرة نامية لا تحظى بتمثيل دائم في جنيف. وأشجع المزيد من الدول على المساهمة في الصندوق، حتى يتسنى للمجلس أن يواصل تيسير المشاركة الأساسية لتلك الدول. ووفقا للقرار ٤٠/٣٤، واستنادا إلى النتائج الإيجابية لحلقة عمل الصندوق الاستئماني الأولى في منطقة البحر الكاريبي، في

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في نادي، فيجي، سيَعقد حلقة عمل إقليمية ثانية في منطقة المحيط الهادئ، وسأكون من المشاركين فيها. وسيُعتمد إعلان من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية في منطقة المحيط الهادئ في أعمال المجلس إبّان حلقة العمل.

وقد قرر المجلس في عام ٢٠١١ إنشاء فرقة عمل لتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أعماله، وموارده ووثائقه، تمشيا مع المعايير الدولية بشأن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن فرقة العمل تواصل اتخاذ المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المجلس، على النحو المبين أيضاً في التقرير الصادر مؤخرا عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها (JIU/REP/2018/6). فعلى سبيل المثال، بفضل أعمال الدعوة التي اضطلعت بها فرقة العمل، تمكن المجلس من عقد ثماني جلسات متاحة تماما للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٩ مع توفير ترجمة فورية بلغة الإشارة وعرضٍ نصي للحوارات، مقابل جلسة واحدة فقط في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ المجلس سياسة إمكانية الوصول الكاملة التي تقضي بأن وحدها الوثائق المتاحة في صيغة يسهل للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، بما في ذلك البيانات التي تدلي بها الدول والمشاركون الآخرون في أعمال المجلس، يمكن تنزيلها من الموقع الشبكي الخارجي الخاص به. وتسبق جهود فرقة العمل استراتيجيةَ الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي استهلها الأمين العام في وقت سابق من هذا العام وتتمشى معها تماما، وتمثل إسهاما ملموسا للمجلس في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتهم من التمييز وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وإذ نناقش أعمال المجلس وإنجازاته، سأكون مقصرا إن لم أشدد على الإسهام الأساسي للمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية. فالمجتمع المدني يضطلع بدور حاسم في ضمان أن تظل مداولات المجلس ذات صلة بالحقائق على أرض الواقع وقريبة منها. وعلى كلا القطاعين الاضطلاع بدور رئيسي في جهود الرصد وبناء القدرات المبذولة في بلدان المنشأ. ولذلك، فمن الضروري الإبقاء على فضاء لمشاركة المجتمع المدني النشطة في المجلس ومساهمته فيه، مما يجعل المجلس هيئة فريدة من نوعها من بين الهيئات الحكومية الدولية الأخرى في الأمم المتحدة. وفي أعقاب ما بلغني في العام الماضي عن أعمال الانتقام والتخويف المزعومة، كان عليّ للأسف التأكيد مجددا في عدة مناسبات أن أعمال الانتقام أو التخويف ضد أولئك الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أتناول مسألة الاستعراض المقبل للمجلس من قبل الجمعية العامة. إذ أشارت الجمعية في القرار ٢٨١/٦٥ إلى أنها ستقوم باستعراض مركز المجلس، بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، في وقت مناسب لا يحل قبل ١٠ أعوام ولا يتأخر عن ١٥ عاما من تاريخ اعتماد القرار. وقد عقدت الجمعية العامة العزم على الفروغ من استعراض مركز المجلس بين حزيران/يونيه ٢٠٢١ وحزيران/يونيه ٢٠٢٦. وأرى أن وحده التعاون الوثيق بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية من شأنه أن يحقق النتيجة التي كانت الجمعية العامة تسعى إليها من خلال اعتماد القرار ٢٨١/٦٥. وأود أن أشير إلى أن الجمعية والمجلس قد عملا على نحو وثيق خلال استعراض عام ٢٠١١ بشأن مسألة مركز المجلس. وفي الواقع، فقد قام رئيس المجلس آنذاك بتعيين جهة تنسيق للعلاقات بين جنيف ونيويورك. وقد تمت العمليتان في جنيف ونيويورك في جو ملؤه الوئام والاحترام المتبادل. ولذلك، فإن من المستصوب أن تستفيد الجمعية ونظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان من نفس التنسيق والتعاون في إطار الاستعراض القادم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيانَ البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، ألبانيا، والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر بحرارة السفير كولي سيك، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على عرض التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة (A/74/53)، وعلى قيادته المقتدرة لأعمال المجلس في عام ٢٠١٩.

وقبل أسبوعين، استهلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البيان الذي أدلت به أمام اللجنة الثالثة بالإشارة إلى أنه

> ”لا شك في أننا نواجه تحديات متزايدة تتعلق بتعددية الأطراف والعديد من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، والقوانين والقيم. ونشهد اشتداد كراهية الأجانب، وخطاب الكراهية، وتقهقرا في مجال تحقيق المساواة للمرأة وحقوق الأقليات، فضلا عن القيود المفروضة على الحيز المدني وتفاقم أوجه عدم المساواة في الدخل، والثروة، وإمكانية الانتفاع بالموارد واللجوء إلى القضاء.“

وما يؤكد وجهة نظر المفوضة السامية هو أن حقوق الإنسان جميعها حقوقٌ عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة ومتشابكة. وعلينا ألا ننسى ذلك أبداً.

وخلال دورة الإبلاغ، اعتمد مجلس حقوق الإنسان ٨٨ قرارا و٤٢ مقررا تتعلق بالاستعراض الدوري الشامل وأصدر بيانين رئاسيين. وتعبر هذه الأرقام عن الأهمية التي تعلقها البلدان من جميع مناطق العالم على عمله. ويؤدي مجلس حقوق الإنسان دورا مهما بإسهامه في مواجهة التحديات التي ذكرتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وخلال الجزء الرفيع المستوى، عقد المجلس حلقة نقاش بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في ضوء تعددية الأطراف، سلطت الضوء على دور حقوق الإنسان في تعزيز تعددية الأطراف.

ويتضمن جدول أعمال المجلس بندا مكرسا لمكافحة العنصرية وقد اعتُمد قرار بقيادة المجموعة الأفريقية بشأن هذه المسألة (القرار ٢٩/٤٢) دون تصويت لأول مرة منذ سنوات عديدة. ولا تزال هناك خلافات، ولكن جميع الأعضاء بذلوا جهودا من أجل التوصل إلى حلول وسط. وكانت العديد من البيانات في هذا العام متعلقة بمكافحة التحريض على الكراهية. وقاد الاتحاد الأوروبي عملية اعتماد قرار آخر بشأن حرية الدين أو المعتقد (القرار ١٠/٤٠)، القاضي بتمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات. وبالتعاون مع حكومة الدانمرك، نظم الاتحاد الأوروبي أيضا في جنيف اجتماعا تقييميا بشأن عملية اسطنبول وتستضيف حكومة هولندا الاجتماع السابع لتلك العملية خلال يزيد بقليل على أسبوعين. وسيكون الاجتماع فرصة هامة للتصدي الجماعي للتعصب والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم. كما أنه سيبقي على خطة عمل الرباط في صدارة جدول الأعمال الدولي.

وفيما يتعلق بمكافحة التراجع على صعيد المساواة بين الجنسين، نرحب بالعمل الذي قام به مجلس حقوق الإنسان باعتماد العديد من القرارات القوية التي تعالج التمتع الكامل بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين للنساء والفتيات، والتي تتعلق بمسائل مثل مكافحة العنف ضد النساء والفتيات ومكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ومكافحة

التمييز ضد المرأة والسعي من أجل المساواة في الأجر. وعلى صعيد الكفاح من أجل حقوق الأشخاص المنتمين إلى مختلف المجموعات المستضعفة، نود أن نشير إلى تجديد ولاية ”الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية“ والقرارات المتعلقة بالشعوب الأصلية وبحقوق الإنسان للمهاجرين. وقد أدمج مجلس حقوق الإنسان العديد من أبعاد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عمله، مما يسهم في مكافحة تفاقم أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة والحصول على الموارد.

وأُحرز تقدم حقيقي في هذا العام فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، وهي مسألة تشكل أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي آذار/مارس، أيد الاتحاد الأوروبي بكل فخر القرار الذي قادته النرويج (القرار ١١/٤٠) بشأن الاعتراف بإسهام المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في التمتع بحقوق الإنسان والحماية البيئية والتنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، وخلال دورة أيلول/سبتمبر، أيد مجلس حقوق الإنسان بشدة قرارا بشأن الأعمال الانتقامية (القرار ٢٨/٤٢)، وهو مبادرة حظيت بدعم قوي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فلا يمكن ببساطة التغاضي عن أعمال التخويف والأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين تعاونوا أو يتعاونون أو يسعون إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ووجه القرار دعوة حسنة التوقيت إلى الجمعية العامة كي تبقي التطورات بشأن هذه المسألة قيد نظرها. وفي جنيف ونيويورك على السواء، يجب أن نكفل إدانتنا الصريحة لتلك الأعمال. وفي هذا الصدد،، يثني الاتحاد الأوروبي على ما أظهره رئيس مجلس حقوق الإنسان من قيادة في استخدام مساعيه الحميدة لتسليط الضوء على العمل الهام الذي يضطلع به مكتب مجلس حقوق الإنسان بشأن هذه المسائل.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بتحسين منع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأعمال التجارية وتحسين إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف للضحايا داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. وفي الاتحاد الأوروبي، تُمكن التشريعات القائمة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات من الوصول إلى سبل الانتصاف على نحو كاف. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالبناء على مجموعة متينة من التشريعات والسياسات ويؤكد القيمة المضافة المحتملة لأي صك ملزم قانونا محتمل في تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك في ضمان فرص متكافئة للشركات على الصعيد العالمي. ويتعين أن يكون أي صك من هذا القبيل ملائما للغرض المنشود منه وأن يتسنى تنفيذه وإنفاذه بشكل فعال. ومن المهم أيضا أن يحظى بدعم أقاليمي قوي من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة لإحراز تقدم حقيقي بشأن الأعمال التجارية وجدول أعمال حقوق الإنسان.

وتمشيا مع معارضتنا المبدئية القائمة منذ عهد بعيد لعقوبة الإعدام، أيد الاتحاد الأوروبي خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان قرارا يركز على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياق عقوبة الإعدام (القرار ٢٤/٤٢). ويؤكد ذلك القرار مجددا أن الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يُحظر عليها إعادة العمل بعقوبة الإعدام ويدين استئنافها في جميع الحالات. وبينما ينبغي أن يظل إلغاء عقوبة الإعدام هو الهدف النهائي، يشدد القرار على أنه في الحالات التي لا تزال هذه العقوبة تُطبق فيها – وهذا في حد ذاته أمر مؤسف – يجب أن يقتصر تطبيقها اقتصارا تاما على أخطر الجرائم، تماشيا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي سياق حقوق الإنسان والإرهاب، يؤيد الاتحاد الأوروبي القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان (القرار ١٨/٤٢) ولكنه كان يأمل أن يرى تركيزا أقوى على أهمية احترام الدول للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان

والحريات الأساسية لجميع البشر، عند اعتماد وتنفيذ تدابير لمكافحة الإرهاب. كما أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالقلق إزاء سلامة ولاية المقرر الخاص. وستظل حماية هذه الولاية أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت الجمعية العامة ١٤ عضوا جديدا في مجلس حقوق الإنسان (انظر A/74/PV.17). ونرحب على وجه الخصوص بالعضوية الأكثر تنوعا لمجلس حقوق الإنسان ونشجع البلدان التي لم تكن قط أعضاء في المجلس على النظر في تقديم ترشيحاتها. وعضوية المجلس تترتب عليها مسؤوليات هامة. وينص القرار ٢٥١/٦٠ على أن يلتزم الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن يتعاونوا مع المجلس تعاونا كاملا. وإذ نهنئ الأعضاء الجدد، فإننا نذكرهم أيضا بأن يولوا الأهمية الواجبة لحالة حقوق الإنسان في بلدانهم وأن يتعاونوا مع آليات المجلس بصورة كاملة في تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للجميع دون تمييز من أي نوع.

ومع أنه لا توجد دولة لديها سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، فإننا نتوقع من الأعضاء المنتخبين حديثا على وجه الخصوص أن ينخرطوا في أعمال مجلس حقوق الإنسان بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانهم والتصدي لجميع شواغل حقوق الإنسان التي تُعرض على المجلس على أساس وجاهتها. وفي هذا الصدد، نُذكر فنزويلا وليبيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا والصومال والفلبين بالتزاماتها بالتعاون التي تعهدت بها بصفتها أعضاء في المجلس. كما نشجع بقوة جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة كوسيلة لتحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونغتنم هذه الفرصة لندعو جميع الدول التي لم توجه بعد دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى فعل ذلك.

وتكمن المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في صميم عمل مجلس حقوق الإنسان في ميانمار وبوروندي واليمن وسورية وجنوب السودان وسري لانكا وفنزويلا. وفي ميانمار، يرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي تقوم به البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، والذي سلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. كما يسر الاتحاد الأوروبي إعلان الأمين العام في ٣٠ آب/أغسطس بدء عمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في العام الماضي ورحبت بها الجمعية العامة (القرار ٢٦٤/٧٣)، وأنها بدأت بالفعل عملها الهام. وندعو حكومة ميانمار إلى السماح للآلية بإمكانية الوصول وإلى التعاون معها وضمان إمكانية تحقيق المساءلة الكاملة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويسر الاتحاد الأوروبي استمرار تعاونه الوثيق والبناء مع منظمة التعاون الإسلامي حيث قدم الجانبان مرة أخرى قرارا مشتركا (القرار ٣/٤٢) خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية لجنة التحقيق المعنية بوروندي وبعملها، فيما لا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد بالغة الخطورة. وللسنة الثالثة على التوالي، وثقت اللجنة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. ووفقا لمبادئ الإنذار المبكر والوقاية، حددت اللجنة أيضا عدة عوامل خطورة في البيئة الحالية. ويتعين متابعة الحالة بأكبر قدر من اليقظة. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن حكومة بوروندي لم تتعاون مع اللجنة ويدين تهديد وترويع أعضائها. ونشجع السلطات البوروندية على استئناف التعاون مع اللجنة ومع جميع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروسيا. وقد حاولنا هذا العام

اتباع نهج تعاوني مع بيلاروسيا لإشراك البلد المعني وجعله ملتزما بالتعاون. وبينما تفاوضنا بشكل بنّاء وبحسن نية، قررت الحكومة للأسف التخلي عن النهج التعاوني، وبالتالي اضطررنا مرة أخرى إلى تقديم مشروع القرار الذي يطالب بتمديد ولاية المقرر الخاص، وهو أمر له أهمية خاصة في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة.

لقد عبرنا عن قلقنا الشديد إزاء الوضع في اليمن. قُدمت إلى مجلس حقوق الإنسان أدلة وافرة ومقنعة من قبل مجموعة خبراء دوليين وإقليميين بارزين في الشأن اليمني حول انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من جانب جميع أطراف الصراع. إن هذه الانتهاكات والإساءات، التي لا تزال قائمة رغم الانخفاض النسبي في القتال منذ أسابيع قليلة، تحتاج إلى التوثيق والتحقيق كما ينبغي. لذلك أيد الاتحاد الأوروبي قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٩، والذي جدد ولاية فريق الخبراء ويدعو جميع الدول إلى التعاون معه بالكامل.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء وضع حقوق الإنسان في سورية. ونحن نرحب بالإعلان الذي أصدره الأمين العام بشأن اتفاق لتشكيل لجنة دستورية تملكها وتقودها سورية. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالمبعوث الخاص لتيسيره هذا الاتفاق وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لقد عرضنا دعمنا الكامل لتأسيس عملية سياسية حقيقية، والتي يجب أن يصاحبها تقدم حقيقي على أرض الواقع. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى دعم تلك العملية والامتناع عن الأعمال التي تهدد بتقويضها، والعودة العاجلة إلى وقف إطلاق النار المتفق عليه سابقًا وحماية المدنيين. سيُبقي الاتحاد الأوروبي وضع حقوق الإنسان في سورية تحت الفحص المستمر، بما في ذلك داخل مجلس حقوق الإنسان. ولذلك نؤكد دعمنا المستمر للعمل الهام الذي تقوم به الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. نلاحظ أيضا الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد وسلطة مجلس الأمن لإحالة مثل هذه الحالات إلى المحكمة.

لقد أكد تقرير المفوض السامي خطورة الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان في فنزويلا، والتي تحدث دون عقاب. يدعو الاتحاد الأوروبي الهيئات الفنزويلية المختصة إلى التنفيذ الكامل لجمل توصياته والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق المنشأة مؤخراً.

نرحب بالدعم المستمر المقدم لجورجيا وأوكرانيا. لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات والإساءات المستمرة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق الأشخاص الذين يعيشون في مناطق شرق أوكرانيا والتي لا تخضع لسيطرة حكومة أوكرانيا وفي جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول اللتين ضمهما الاتحاد الروسي بشكل غير قانوني. إن أعمال بعثة مراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا والبيانات الدورية المستوفاة من المفوض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان هي منبر بالغ الأهمية يمكننا من خلاله تلقي معلومات وبيانات مستوفاة ومحايدة بشكل مباشر من الميدان وإبقاء القضية على رأس جدول أعمال المجلس. ونؤكد على أنه ينبغي منح جميع مراقبي حقوق الإنسان وآليات الرصد الدولية إمكانية الوصول الكامل والحر وغير المقيد إلى جميع أراضي أوكرانيا ذات السيادة. ونرحب كذلك بالبيانات المستوفاة والمنتظمة الشفوية والمكتوبة من المفوض السامي حول جورجيا في إطار البند ١٠ ونحث الذين يمارسون السيطرة الفعالة على منح المفوضية السامية وآليات حقوق الإنسان الدولية الأخرى إمكانية الوصول دون عوائق إلى المناطق الجورجية في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي وأوسيتيا الجنوبية.

في السودان، يرحب الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية الخبير المستقل والتزام الحكومة السودانية بإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مفوض بالكامل في الخرطوم ومكاتب ميدانية في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وشرق السودان. ستدعم هاتان الآليتان السودان في معالجة حالة حقوق الإنسان فيه وبالتالي ستساعدانه على إحراز تقدم نحو التحول إلى بلد أكثر استقرارًا وديمقراطية ورخاء. يلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة بهدف دعم السودان في وضع هذا التقدم في الاعتبار بشكل ثابت.

من خلال البيانات المشتركة، تناول مجلس حقوق الإنسان أوضاع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والكاميرون. وخلال العام الماضي أبدى مجلس حقوق الإنسان التزامه بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتعزيز مجال حقوق الإنسان لدى حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومالي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وكمبوديا.

ونرحب باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٤٠، والذي بادرت به مجموعة من بلدان المنطقة يطلب من المفوضية السامية مراقبة حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا. نحن على ثقة بأن المجلس سيواصل رصد الحالات التي يمكن فيها للمساعدة التقنية وبناء القدرات أن يحدثا فرقًا واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إتاحة حرية الوصول غير المقيد للآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى جميع المناطق.

ونرحب أيضا بتمديدات ولايات المقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد في ميانمار وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإريتريا وولاية لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

حتى يكون المجلس قادرًا على التنفيذ يجب أن يواصل العمل على كفاءته، وأن يدرس دائماً تأثيره على أرض الواقع. نأمل أن تُبنى جهود الرئيس الحالي على عمل أسلافه، ونتمنى له النجاح.

لقد أصبح أعضاء المجلس ومراقبوه أكثر إدراكًا للحاجة إلى استخدام مجموعة أدوات المجلس بشكل أفضل. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، من الأهمية بمكان زيادة تحسين أوجه التآزر بين المجلس واللجنة الثالثة مع ضمان احترام ولاية المجلس واستقلاله وعمله في نفس الوقت. علاوة على ذلك، نرحب بالاتساق القائم بين عمل المجلس واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، بهدف ضمان التمويل المناسب للأنشطة التي يكلفهما بها المجلس وإمكانية تنفيذها كما ينبغي.

إن مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نظام الإجراءات الخاصة وإنشاء آليات المساءلة والاستعراض الدوري الشامل وجميع الآليات الأخرى التابعة للمجلس، يساهم بشكل إيجابي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ومن خلال تنفيذ ولايات المساعدة التقنية وبناء القدرات ساعد أيضاً البلدان التي تواجه أزمات في مجال حقوق الإنسان على وضع سياسات لحماية هذه الحقوق والوفاء بالتزاماتها الدولية.

ولكي يزيد مجلس حقوق الإنسان من دوره الوقائي، ينبغي أن ينطبق الاستخدام الأوسع نطاقا لآليات المجلس، بما في ذلك عن طريق إحالة التقارير والمواد الأخرى إلى مجلس الأمن عند الاقتضاء. وقد قام المجلس خلال العام الحالي بدعوة الجمعية العامة إلى فعل ذلك في حالات سورية وميانمار وبوروندي واليمن.

في الختام، سيواصل الاتحاد الأوروبي أداء دوره في الانخراط مع آليات مجلس حقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تقديم قرارات بشأن حقوق الطفل، إلى جانب مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبشأن الحريات الدينية أو العقائدية، وكذلك بشأن الحالات في بلدان مختلفة.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يرحب الوفد الكوبي بالسيد كولي سيك، رئيس مجلس حقوق الإنسان، ونهنئه على تأدية مهام منصبه.

نظراً لأن الانتقائية والمعايير المزدوجة والتلاعب السياسي بقضية حقوق الإنسان قد أدت بالفعل إلى اختفاء لجنة حقوق الإنسان التي انتهت الآن، فإننا نلاحظ بقلق أن هذه الممارسات السلبية تكتسب مرة أخرى أرضية في عمل المجلس، وهو ما لا يفضي إلى روح الحوار والتعاون التي يجب أن تسود في هذه الهيئة، وأنها لا تسهم إلا في المواجهة.

لا يمكننا إحراز تقدم في تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان للجميع إلا بناءً على مبادئ العالمية والموضوعية وعدم التمييز، ومن هنا تأتي أهمية الاستعراض الدوري الشامل، والتي هي الآلية العالمية الوحيدة الموجودة للتحليل الشامل لحالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة. ويجب على هيئات معاهدات حقوق الإنسان احترام مبادئ العالمية والموضوعية وعدم التمييز احتراما كاملا خلال الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. غير أننا نلاحظ مع الأسف وجود تجاوزات في بعض الحالات، إذ ما زلنا نسمع انتقادات شديدة موجهة للعديد من بلدان الجنوب، بينما يطبق الصمت التام عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في بعض أكثر البلدان نموا. ولذلك، نود أن نذكّر الجمعية بأنه يجب على المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان مراعاة مدونة قواعد السلوك المعتمدة أثناء عملية البناء المؤسسي للمجلس.

إننا نشاطر الرأي القائل بأنه يجب على مجلس حقوق الإنسان أن يعمل بشكل أفضل. وفي الوقت نفسه، ندرك أن أي عملية لتحسين كفاءته وأساليب عمله ينبغي أن تتواءم بشكل كلي مع حزمة بنائه المؤسسي. إن المجلس هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ويجب أن يظل كذلك. بيد أن هذا لا يعني أن المبادرات المقدمة إلى اللجنة الثالثة أو إلى المجلس ينبغي أن تكون محدودة، أو أن يشكل تقديمها إلى إحدى تلك الهيئات أو إلى الجمعية العامة ازدواجا في العمل. كما أننا لا نتفق مع الجهود الرامية إلى توثيق الروابط بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. ولا ينبغي إقحام الاعتبارات الأمنية في مسائل حقوق الإنسان إذا صح التعبير، استنادا إلى الحجة القائلة بأنه ينبغي تنفيذ العمل الوقائي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان.

ولا يزال أمام مجلس حقوق الإنسان الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به ليس فيما يتعلق بتعزيز عمله فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالاعتراف بمجموعة من الحقوق كالحق في السلم والتنمية والتضامن الدولي. وبإمكانه أن يسهم بقدر كبير في تحقيق نظام دولي ديمقراطي وعادل حقا. ومع ذلك ما دام النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن قائما، وبحكم طبيعته المجحفة، فإن مصالحه الأنانية القائمة على الهيمنة هي ما سيسود على حقوق الإنسان. وما دامت التدابير القسرية أحادية الجانب تفرض على بلدان الجنوب، فإن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان لملايين الناس في جميع أنحاء العالم سيظل مسعى مثاليا. ويعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقارب ستة عقود من الزمن مثالا واضحا على تلك الأنواع من التدابير وأثرها على تدهور أوضاع حقوق الإنسان. وتُعدُّ سياسة الإبادة الجماعية والسياسة الجنائية تلك انتهاكا جسيما صارخا وممنهجا للحقوق الإنسانية لجميع الكوبيين والعقبة الرئيسية أمام تقدم بلدنا.

ستواصل كوبا تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها لكافة الناس بالرغم من الحصار الذي يزداد سوءا، والذي يهدف بوضوح لتضييق الخناق على شعبنا ودفعه للاستسلام. غير أن ذلك لن يحدث أبداً. وسنواصل الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي السلام والتنمية. كما سنواصل الدعوة إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها، بنفس القدر من الأهمية الذي سنوليه لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، يمكن للجمعية أن تعوّل على دعم كوبا الثابت لها.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): يؤدي مجلس حقوق الإنسان دورا هاما في الهيكل الدولي للمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان. وتتمثل مهامه وفقا لولايته في معالجة المسائل المهمة لحقوق الإنسان، أي تلك التي لها أثر بالغ على نوعية معيشة الناس، كما تتمثل أيضا في مساعدة الدول على تعزيز قدراتها في هذا المجال. واليوم، وكما بينت نتائج الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، فإنه يتعين على جميع الدول أن تكثف جهودها من أجل تنفيذ السياسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتكتسي آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان أهمية كبيرة، إذ أنها تلزم المجلس بإجراء رصد غير انتقائي لوضع حقوق الإنسان في كل بلد من بلدان العالم دون استثناء. غير أنه وللأسف، لا زال مجلس حقوق الإنسان يتجاوز الإطار المخصص للاستعراض الدوري الشامل، ويشارك في المشاحنات السياسية العامة التي تضر بمصداقيته. ومن المفارقة أن المجلس، الذي يجب عليه أن يعمل على مكافحة القمع من الناحية النظرية، قد أصبح هيئة قمعية في حد ذاته.

ولا يزال مجلس حقوق الإنسان يتخذ قرارات ومقررات بدافع من المصالح السياسية الضيقة لفرادى البلدان. ونضطر اليوم مرة أخرى إلى الإشارة إلى أنه ليست هناك مؤسسة ضمن الأمم المتحدة تثير سمعتها الجدل سوى هذا المجلس. ويجب أن نشير أيضا إلى الركود السائد في أعماله خلال العام الماضي، وأنه لم يتمكن حتى الآن من التصدي لمشاكله المتأصلة المتمثلة في التسييس والكيل بمكيالين والافتقار إلى الموضوعية في تقييماته لأوضاع حقوق الإنسان ولا سيما في البلدان النامية، وحشو مناقشاته بالمسائل المتعلقة ببلدان محددة وزيادة المواجهات بين الدول.

وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. فقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان في الأصل ليكون هيئة تسترشد في عملها بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم التمييز. ولم ينشأ لتتمكن فرادى البلدان من توجيه الانتقادات التي تتماشى مع مصالحها بل للسعي إلى إيجاد حلول جماعية. واعتمد المجلس اتجاها راسخا بحيث ينظر في الحالات الخاصة بكل بلد على حساب جدول الأعمال بأكمله، ويزداد هذا الاتجاه سوءا في كل دورة. وتستند المبادرات الخاصة بكل بلد والتي يبصم عليها المجلس إلى وجهات نظر وتقييمات ذاتية لفرادى الدول أو مجموعاتها. وهو ما يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، إذ أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تتضمن أية إشارة إلى تقنين أساليب الضغط السياسي أوالجزاءات أو التهديد بفرضها. ويرتكب واضعو هذه المبادرات خطأ فادحا باعتقادهم أنه من الممكن أن تحدث هذه القرارات تغييرات إيجابية ملموسة في أوضاع حقوق الإنسان. بل على العكس من ذلك تماما، حيث أننا نشهد غيابا لاهتمام الدول بخصوص الولايات القطرية التي لا تستند إلى أي أساس.

وأود أن أرد في بضع كلمات على مسألة منفصلة على الجزء من البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وأود أن أكرر مره أخرى أن بيلاروس لم تعترف بتلك الولاية ولن تعترف بها أبدا، وليس استخدامها كأداة لممارسة الضغط السياسي المباشر في سياق الانتخابات المقبلة، كما ذكر، سوى تأكيد صارخ على كيفيه تسييس هذه المسائل من جانب فرادى الدول أو مجموعاتها، كما ذكرت.

وينبغي أن يكون مفهوما أننا سنجري الانتخابات المقبلة – الرئاسية والبرلمانية على حد سواء – على نحو يصب في مصلحة شعب بيلاروس وليس في مصلحة الاتحاد الأوروبي أو أي طرف آخر، مع الامتثال التام لتشريعاتنا الوطنية. ولا ننصح أي شخص بمحاولة ابتزازنا أو تخويفنا. وبالطبع يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستمر في محاولة إسداء مشورته القيمة – أو التي لا قيمة لها – لكننا نوصيه بمعالجة مشاكله الخاصة أولاً، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة وجهود المنظمة المضنية، والمضحكة أحياناً، لتوفير المال، فمن الأرجح أنه سيتعين علينا نحن الدول أن نفكر في مسألة الموارد المخفضة المخصصة لتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان وأن نناقشها، خاصة فيما يتعلق بالولايات القطرية. ونقترح مرة أخرى إجراء استعراض لجداول أعمال اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان من أجل إلغاء القرارات المزدوجة، وكذلك تغيير تواتر صدور القرارات إلى مرة كل سنتين أو حتى كل ثلاث سنوات، مما سيمكننا من زيادة فعالية عمل مجلس حقوق الإنسان والحفاظ على الموارد البشرية والمالية التي نحتاجها جميعًا. ويجب أن يتم ذلك كجزء من عملية تعزيز مجلس حقوق الإنسان، وليس في محاولة لتكليفه بمهام قضائية إضافية. وينبغي توجيه قدرات المجلس وإمكاناته نحو إحلال السلام.

وتدعو بيلاروس إلى إقامة آليات تعاونية أساسية ومنصات نقاش في المجلس لتبادل أفضل السياسات والممارسات في مختلف مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل بيلاروس المشاركة بنشاط في تحسين أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان وكفالة إسماع صوتنا.

السيدة آل ثاني (قطر): يطيب لي أن أتقدم بالشكر لسعادة السيد كولي سيك رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه لتقرير المجلس (A/74/53 و A/74/53/Add.1) وعلى جهوده في قيادة أعمال المجلس، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها عالم اليوم والتي تؤثر على حالة حقوق الإنسان في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية وغيرها.

تواصل دولة قطر التزامها بالإسهام الفعال في الجهود التي يبذلها المجلس لتحسين معايير احترام حقوق الانسان ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الانسان والاستجابة الفورية لها، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المساءلة على انتهاكات حقوق الانسان ووضع حد للإفلات من العقاب، وكذلك تواصل دولة قطر الالتزام بتعهداتها نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وعلى المستوى الإقليمي فقد حقق مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي تستضيفه دولة قطر، العديد من الإنجازات في هذا العام من حيث تطوير نشاطات تستهدف فئة الشباب وتوسيع نشاطه في دول المنطقة وتقديم برامج بناء قدرات في مجالات حرية الرأي والتعبير ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على التمييز، ومنع التطرف العنيف.

ويسرني أن أشير إلى إنجازات دولة قطر الريادية على المستوى الوطني في مجال النهوض بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق التي رحبت بها مؤخرا منظمة العمل الدولية والتي شملت اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية لتعزيز حقوق العمال الوافدين وحمايتهم، بما في ذلك إلغاء نظام الكفالة في دولة قطر، وإن هذا الإقرار من جانب المنظمة الدولية المتخصصة يؤكد نجاح الحكومة في تنفيذ الاتفاقيات المصادق عليها، حيث أصبحت دولة قطر رائدة في المنطقة في مجال تحسين دفع الأجور وتعزيز نُظم تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وتحسين إجراءات توظيف اليد العاملة وتعزيز سبل الوقاية والحماية والمقاضاة وإصدار قانون إنشاء صندوق دعم وتأمين العمالة الوافدة، وقد نجحت دولة قطر في تطوير الإطار المؤسسي الذي يضمن حماية وتعزيز حقوق الانسان وتبادل الخبرات والتعاون مع الدول الأخرى وآليات الأمم المتحدة لحقوق الانسان من خلال اتباع سياسة الباب المفتوح لاستقبال أصحاب الولايات المكلفين بإجراءات خاصة والتعاون معهم، كما واصلت الدولة على الرغم من الآثار السلبية للحصار الجائر الذي فرض على دولة قطر منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، العمل على حماية وتعزيز حقوق الانسان

وضمان عدم المساس بحقوق المواطنين والمقيمين على أراضيها، وتمكنت من المحافظة على مواقعها المتقدمة في مؤشرات التنمية البشرية على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك واصلت الدولة مشاركتها الفعالة في مجال التعاون الإنمائي والإنساني وفي جهود تحقيق السلام والاستقرار عالميا.

ويعكس التقرير الواقع المؤسف لانتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والإجماع الدولي على دعم تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف التي يكفلها القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفيما يخص سورية فإن قرار مجلس حقوق الإنسان يشير إلى طائفة واسعة من إنتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تستمر بشكل ممنهج للعام الثامن على التوالي، مما يسهم في استمرار الأزمة. إن للمساءلة عن هذه الجرائم أهمية كبرى من أجل وضع حد للإفلات من العقاب ومنع تكرارها، كما أن السبيل الوحيد لوضع حد لجميع الانتهاكات هو التوصل إلى حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وختاما، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يسهم في تحقيق العدل والأمن والسلام للشعوب كافة.

السيدة فيلدمان (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر أستراليا رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه لتقرير المجلس (A/74/53 و A/74/53/Add.1).

وتود أستراليا في نهاية عامها الثاني كعضو في مجلس حقوق الإنسان أن تنتهز هذه الفرصة لتأكيد التزامها بالمجلس كعنصر رائد في نظام حقوق الإنسان المتعدد الأطراف. ونثني على قيادة الرئيس والجهود المتضافرة المستمرة لتعزيز المجلس وتحسين كفاءته. وتؤيد أستراليا بقوة هذه الجهود وستواصل المشاركة البناءة في دعم النتائج التي تعزز الولاية الأساسية للمجلس، المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع ومعالجة انتهاكاتها.

ومن المهم أن نستمر في دعم قدرة المجتمع المدني والدول الصغيرة التي قد لا يكون لبعضها وجود دائم في جنيف على المشاركة في أعمال المجلس. وتفخر أستراليا بمواصلة العمل لإسماع أصوات دول المحيط الهادئ في مجلس حقوق الإنسان. وقد ترأسنا هذا العام إعداد بيان مشترك بالنيابة عن ١٥ دولة من دول المحيط الهادئ بشأن حقوق الإنسان في مجال صناعة صيد الأسماك، بما في ذلك أشكال الرق المعاصرة والاتجار بالأشخاص. وسنواصل هذا العمل خلال الدورة الحادية والأربعين، ونعد بيانًا مشتركًا مع ١٦ دولة في منطقة المحيط الهادئ بشأن أهمية تشغيل الشباب وتعليمهم.

ولا تزال هناك حاجة ماسة لعمليات أقوى لضمان التزام أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأعلى معايير حقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية ولتعزيز الشفافية، تدعم أستراليا الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني وانخراطه في عمليات مجلس حقوق الإنسان. وتظل أستراليا ملتزمة بتعزيز المجلس من خلال التعاون والشفافية والموضوعية، وهي نقطة تناولناها في التعهد الذي قطعناه على أنفسنا بصفتنا عضوا جديدا في عام ٢٠١٨. وقد تبنى هذا العام الأعضاء المنتخبون في المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ مبادرة أستراليا الخاصة بتعهد الأعضاء الجدد. وقد سررنا برؤية عرض فيجي لتعهدها كعضو جديد في عام ٢٠١٩، حيث أكدت التزامها بالتعاون البناء مع المجلس.

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجد معا سبيلا إلى تحقيق توازن بين الحاجة إلى تحسين كفاءة مجلس حقوق الإنسان والحاجة إلى ضمان تزويد مجلس حقوق الإنسان بما يكفي من الموارد للاضطلاع بولايته الهامة. وإذ نسعى جاهدين إلى تحسين كفاءة المجلس، يجب علينا كذلك أن نعمل معا لتحسين فعاليته. فوجود نظام قوي متعدد الأطراف

لحقوق الإنسان هو المرتكز لتعزيز حقوق الإنسان واجبة التطبيق عالميا وحمايتها.

السيد المجروب (الكويت): على الرغم من الانتهاكات الجسيمة التي تشهدها حالة حقوق الإنسان في العديد من أرجاء العالم، لا تزال تُبذل جهود كبيرة من أجل حماية حقوق الإنسان وصونها. وما زال المجتمع الدولي يواصل حث الدول على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وقد تجلى ذلك الاهتمام في إدراج حقوق الإنسان وتضمينها في صلب أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والارتكاز عليها في الأهداف الـ١٧ كافة بنسب مختلفة ومتفاوتة بحسب طبيعة الهدف، وهو الأمر الذي يعكس أهمية ترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان اليوم أكثر من أي وقت مضى، نظرا للأوضاع المأساوية التي يعيشها العديد من الأفراد.

يؤكد وفد بلادي على حرص دولة الكويت على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الصكوك الدولية التي هي طرف فيها وتقديم تقاريرها الدولية للآليات واللجان المعنية بصكوك حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة في المواعيد والآجال المحددة. وفي هذا السياق، قدمت دولة الكويت التقرير الدوري الثالث المعني بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك التقارير الدورية الجامعة من الثالث إلى السادس بشأن اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد قدمت التقرير الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر إلى اللجان المعنية، الأمر الذي لاقى ترحيب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، علما بأن دولة الكويت تستعد لمناقشة تقريرها الوطني الشامل الثالث ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان في مطلع عام ٢٠٢٠.

كما تؤمن دولة الكويت بأهمية التعاون مع آليات مجلس حقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال المكلفون بولايات بموجب الإجراءات الخاصة والمقررون الخاصون بغية إقامة حوار تفاعلي معهم والاستفادة من الخبرات التي يتمتعون بها لتحقيق المزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان. وما زيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الكويت في نهاية عام ٢٠١٨ إلا دليل على ذلك التعاون المستمر. كما نعكف حاليا على تنسيق موعد زيارة كل من المقرر الخاص المعني بالحق في السكن والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، وأيضا الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

تتابع دولة الكويت باهتمام بالغ قضايا حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، إدراكا منها أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في المنطقة تتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي. وتشاطر دولة الكويت المفوضة السامية لحقوق الإنسان قلقها إزاء استمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الأمر الذي يُعد خرقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتحديا لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن. فلا رادع أمام قوة الاحتلال التي رأت في الصمت الدولي دافعا لاستمرار الطغيان. وتؤكد دولة الكويت مجددا على حق الشعب الفلسطيني في الحياة الكريمة وتدعم مسيرته للوصول إلى دولة حرة مستقلة توفر العيش الكريم للشعب الفلسطيني الشقيق.

كما تعبر دولة الكويت عن بالغ أسفها وحزنها لاستمرار معاناة أقلية الروهينغيا. فقد آن لهم أن يتمتعوا بحياة آمنة كريمة وأن يعودوا إلى موطنهم بأمن وسلام. ويجدد وفد بلادي التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت والمبدئي تجاه ضرورة صون واحترام حقوق الإنسان والتأكيد على شموليتها وعالميتها، وأن دستور دولة الكويت قد ترجم ذلك من خلال مواده التي تتيح العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والدينية لكافة المواطنين من دون تمييز، كالحق في التعليم والملكية والرأي والعمل وحرية ممارسة الشعائر الدينية. كما وإن العديد

من مواده تتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والصكوك الدولية المعنية بصون وإعمال حقوق الإنسان.

وفي الختام، لا بد لنا وأن نشيد بدور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشيليه، ومكتبها وما يضطلعون به من جهد كبير في نشر وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والمساعي النبيلة التي يقومون بها لصون وحفظ حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤكد على مواصلة دعم دولة الكويت لمكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مدركين في هذا الشأن حجم المشاق التي تواجهها وحجم التحديات التي تحملها على عاتقها بغية تمتع كافة البشر بحقوقهم الأساسية، بما يتماشى والتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر ليختنشتاين رئيس مجلس حقوق الإنسان علي تقديمه سردا شاملا وزاخرا بالمعلومات عن أعمال المجلس. إن مجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة الأمم المتحدة المركزية الدائمة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، يمثل اليوم صوتا راسخا ويملك سلطة علي كامل طيف مسائل حقوق الإنسان، لا بالنسبة للجمعية العامة فحسب، بل كذلك بالنسبة للجمهور عامة. وتدعم ليختنشتاين عمل المجلس والمجموعة المتطورة من إجراءاته الخاصة وبعده القوي المتعلق بالمجتمع المدني، فضلا عن الاستعراض الدوري الشامل، الذي تشكل نزاهته وعالميته إنجازين هامين يجب الحفاظ عليهما.

وعلى الرغم من أن هذه المناقشة السنوية تشكل فرصة هامة للجمعية العامة للتواصل مع مجلس حقوق الإنسان بشأن عمله الجوهري، فإنها توفر كذلك منبرا جيدا لتقييم الوضع المؤسسي للمجلس في إطار الأمم المتحدة. وقد قدم أحدث استعراض لمجلس حقوق الإنسان توضيحا مفيدا لعلاقته بالجمعية العامة، بما في ذلك لجنتاها الثالثة والخامسة، غير أن الجمعية العامة تتحمل مسؤولية دائمة عن تهيئة الظروف المفضية إلى تنفيذ مجلس حقوق الإنسان لولايته. ومن بين المجالات التي يوجد فيها حيز واضح للتحسين ولاية المجلس المتعلقة بتعزيز التنسيق الفعال بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها داخل منظومة الأمم المتحدة. وذلك يستدعي صلات أقوى وأكثر اتساقا بين جنيف ونيويورك وتعاونا أقوى بين مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن.

ومن الواضح أن عمل مجلس حقوق الإنسان ومكلفيه العديدين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في كثير من الحالات، ذو صلة بمناقشات مجلس الأمن. ومع ذلك، يتجاهله مجلس الأمن باستمرار. ومن ثم، فإن مجلس الأمن يحرم نفسه من أفضل الأسس الوقائعية المتاحة لاتخاذ القرارات ويروج لمفهوم أمني ضيق بشكل مفرط تجاوزه المجتمع الدولي منذ فترة طويلة. كما إنه يمنع مجلس حقوق الإنسان من الارتقاء بالكامل إلى الدور الهام الذي أسندناه إليه بصورة جماعية. وستواصل ليختنشتاين النظر في توسيع نطاق البنية المؤسسية لمجلس حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة – وهي مسألة تتعلق بمركز المجلس فيما تواصل الجمعية العامة استعراض مجلس حقوق الإنسان.

وقد انتخبت الجمعية العامة للتو أعضاء جددا في مجلس حقوق الإنسان. وتنعكس الأهمية التي أولياها بصورة جماعية لنوعية عضويته بوضوح في أحكام القرار ٢٥١/٦٠، وهي كذلك أحد الدروس المستفادة من الهيئة التي سبقت المجلس والتي كانت تُسمى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويمثل تمسك أعضاء المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان التزاما من جانب أعضاء الجمعية، ولا سيما في وقت الانتخابات. وقد ساعدت بعض التدابير على زيادة إنصاف تلك الانتخابات وشفافيتها، ونحن ممتنون للالتزام المستمر من المجتمع المدني بتنظيم الجلسات وتبادل الآراء مع المرشحين. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن هذه التدابير غير كافية وأن الدول كثيراً ما تعتبر التزامها في هذا الصدد غير ضروري. ولا يزال

هذا موطن ضعف خطير في مجلس حقوق الإنسان سواء في عمله وأدائه أو الطريقة التي يُنظر بها إليه من خارجه. وستواصل ليختنشتاين دعم المزيد من التدابير لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٥١/٦٠، بما في ذلك في إطار المناقشات المتعلقة بمركز المجلس.

إن عمل مجلس حقوق الإنسان أساسي ولا سيما في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحالات الطوارئ. فالمجلس هو بالفعل في كثير من الأحيان هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي تعالج هذه الحالات بما يلزم من الاستعجال.

وفيما يتعلق بميانمار، تلقينا تقارير موثقة جيدا من الإجراءات الخاصة للمجلس عن الأنماط الثابتة لأكثر الانتهاكات والتجاوزات خطورة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وتتكلم البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار عن نية ارتكاب الإبادة الجماعية ضد السكان الروهينغيا. ومن الواضح أنه يتعين معالجة هذه الادعاءات بصورة كاملة من خلال هيئة من هيئات العدالة الجنائية المستقلة المختصة. وترحب ليختنشتاين بآلية التحقيق المستقلة لميانمار بوصفها تدبيراً تيسيرياً في هذا الصدد. ويعكس إنشاء الآلية بأغلبية ساحقة من الأعضاء رغبةً قويةً في المساءلة.

بيد أن ليختنشتاين تعرب عن أسفها لأن المجلس لم يقدم الدعم السياسي المناسب خلال دورته الأخيرة لدعم جهود المساءلة، بما في ذلك الخطوات المهمة التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في سياق الترحيل القسري. وتوفر المحكمة الجنائية الدولية اليوم أكثر مسارات العدالة واقعية لطائفة الروهينغيا، وإن لم يكن لجميع الجرائم الخطيرة التي تعرضوا لها. ومن المخجل أن مجلس الأمن لا يزال يتجاهل النداءات الموجهة من الدول ومن منظومة الأمم المتحدة ومن الضحايا أنفسهم من أجل إحالة مكتملة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو في الواقع لم يجرِ حتى مناقشة هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، من الواضح تماما أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم في غياب المساءلة، لا سيما العودة الآمنة والطوعية والكريمة للعديد من الأشخاص المشردين.

وتدين ليختنشتاين استمرار الأعمال الانتقامية، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، ضد الأفراد الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة. وهذه الأعمال الانتقامية غير مقبولة ويجب التحقيق فيها تحقيقا كاملا. إن التفاعل البناء من جانب المجتمع المدني مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أمرٌ لا غنى عنه للعمل الفعال لحقوق الإنسان منظمتنا. ونرحب بإقرار مجلس حقوق الإنسان بالإسهام المهم للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في التمتع بحقوق الإنسان، وتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها شرطان مسبقان للسلام والأمن الدوليين ويكمنان في صميم التنمية المستدامة. وتتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أكثر البرامج التنفيذية طموحا وشمولا للحق في التنمية على الإطلاق. وتعبّر أهداف التنمية المستدامة تماما عن النهج القائم على حقوق الإنسان، الذي كان واحداً من أهم التحولات في النماذج الفكرية في الأمم المتحدة. وهذا يضع مجلس حقوق الإنسان في الصدارة ويجعله محور جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال تغير المناخ.

ولكن في الوقت الذي ينبغي أن يكون جل تركيزنا منصبا على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يساورنا القلق من أن الاختلافات المفاهيمية بشأن النموذج الإنمائي قد يؤدي إلى صرف اهتمام لا يمكننا تحمله. الحق في التنمية، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية

لعام ١٩٨٦، هو حق أساسي من حقوق الإنسان، والفرد هو موضوعه المحوري والمشترِك العامل فيه والمستفيد منه. وتعتبر ليختنشتاين أن الإعلان هو التوجيه المعياري الأساسي ونحن نسعى إلى التوصل إلى فهم مشترك لمعنى عدم ترك أحد خلف الركب. ومن الواضح أن التفسيرات التي تنحى إلى أن الحق في التنمية لا يعني الفرد في المقام الأول تنحرفُ عن هذا الفهم. وبوسع مجلس حقوق الإنسان أن يسهم إسهاما قيّما في تلك المناقشة، بالإضافة إلى تعزيز إعمال حقوق الإنسان المحددة المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة.

السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تحيط جمهورية إيران الإسلامية علما بتقرير مجلس حقوق الإنسان، على النحو الوارد في الوثيقتين A/74/53 و A/74/53/Add.1. ونشكر سعادة السيد كولي سيك على بيانه وعلى دوره بصفته رئيس المجلس.

ويسلم وفد بلدي بأهمية تعزيز كفاءه وفعالية المجلس ضمن إطار نصوص بناء المؤسسات المرفقة بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦. وينبغي أيضا إبراز أهمية مجموعة تدابير بناء المؤسسات فيما يتعلق بمسألة ترشيد عمل مجلس حقوق الإنسان وقراراته. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تتم متابعة التدابير التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بطريقة متوازنة ومنصفة ومتكافئة. وفي هذا الإطار، يشدد وفد بلدي على أهمية الحفاظ على الهيكل الحالي لجدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما البند ٧ الدائم من جدول أعماله. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ بَتّ في النظر في مسألة مركز المجلس ليس قبل ٢٠٢١ وفي موعد أقصاه٢٠٢٦. ولذلك، لا ينبغي الخلط بين المناقشات حول مركز المجلس وتلك المتعلقة بتحسين أساليب عمله.

يؤكد وفد بلدي على أهمية زيادة التعاون والتفاعل بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة والجمعية العامة بهدف تحسين ما يتم إنجازه، ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة تعاونية قائمة على الحوار. ومع ذلك، فإننا نرى أن المناداة بربط مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بأعمال مجلس الأمن هي بمثابة دعوة مفتوحة للمزيد من تسييس حقوق الإنسان. ومع مراعاة الطابع المسيس جدا لأعمال مجلس الأمن وهيكله الحصري، فإن ربط المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أو مجلس حقوق الإنسان بأعمال مجلس الأمن ينطوي على خطر إلحاق مزيد من الإضرار بقضية حقوق الإنسان وإسباغ الطابع الأمني عليها حرصا على المصالح السياسية.

وفي حين أن موجات العنصرية والاعتداءات على تعددية الأطراف والشعبوية القومية وإيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة والتعصب لا تظهر أي علامة تدل على الانحسار، تشدد إيران على أن إمكانات المفوضة السامية ومكتبها لم يُستخدما بعد بالكامل بوصفهما وسيلة للحوار والتعاون.

فيما يتعلق بعمل المجلس، للأسف، زاد التسييس والتلاعب من عدم الثقة وقوّضا فعالية المجلس وآليته للاستعراض الدوري الشامل.

وكانت الفكرة الأولية الكامنة وراء آلية الاستعراض الدوري الشامل هي ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد في عمل المجلس. ومن المؤسف أن بعض البلدان ما زالت تفضل العودة إلى الممارسة المختلة المتمثلة في طرح قرارات تتعلق ببلدان معينة، والتي لا تهدف إلا إلى زيادة المواجهة في المجلس. ويتضمن تقرير مجلس حقوق الإنسان إشارة إلى قرار اتخذ ضد بلدي (القرار ١٨/٤٠)، وهو نتاج لنهج خبيث تنتهجه قلة من الحكومات عديمة المبدأ ويعد هذا القرار مثالا واحدا من بين أمثلة كثيرة تبين أوجه القصور في المجلس. ويجسد القرار تضارب ومحدودية المصالح السياسية لمقدمي مشروع القرار ولا علاقة له بالتعزيز الهادف لحقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك فإن جمهورية

إيران الإسلامية تنأى بنفسها عن ذلك الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نكرر موقفنا المتمثل في عدم الاعتراف وعدم التعاون مع الولايات المسندة إلى المجلس عندما تتجاوز مجال حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب إريتريا بهذه الفرصة للتفاعل مع رئيسة مجلس حقوق الإنسان، وتحيط علما بتقريرها (A/74/53 و A/74/53/Add.1).

إن إنشاء المجلس بعد فشل لجنة حقوق الإنسان كان بمثابة تأكيد جديد واعتراف بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، كما أتاح أيضا فرصة متجددة لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بشكل فعال وعلى قدم المساواة. ولكننا مع الأسف، ما زلنا نشهد ممارسات فاشلة ومتكررة للمفوضية. ونرى كذلك حالات متكررة يملي فيها المجلس الكيفية التي تمكّن الدول من منح الأولوية للحقوق ويضع لها معايير غير فعالة للنجاح في ذلك. كما نرى تركيزا غير متناسب يولى لبعض الحقوق على حساب أخرى واستخدام أسلوب لي الذراع لدعم الولايات القطرية في بعض البلدان وتجاهل الانتهاكات التي تقوم بها بلدان أخرى. وبالتالي فإن هذا النهج المستخدم في معالجة حقوق الإنسان يقوض قدرة المجلس على العمل بفعالية من أجل تعزيز حقوق الإنسان. فهو متحيز ومصمم لتشويه سمعة البلدان المستقلة وممارسة الضغط عليها، وعادة ما يكون ذلك لأسباب سياسية، كما أنه يفتقر إلى النية الحقيقية لتعزيز حقوق الإنسان.

ويقاس نجاح مجلس حقوق الإنسان بمدى قدرته على تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان على نحو منصف ومتساو، وقدرته على مساعدة الدول التي تتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ولا يمكن للمجلس أن يكون فعالا في تعزيز حقوق الإنسان إلا إذا كان قادرا على مشاركة الدول بشكل بناء في معالجة التحديات والأولويات المحددة لها، استنادا إلى أوضاعها الوطنية الخاصة.

ولا يزال وفد بلدي يشدد على أهمية الحوار الدولي البناء والتعاون. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بالدور المركزي للاستعراض الدوري الشامل في تنفيذ التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان وتحسين أوضاعها ميدانيا. وفي حزيران/يونيه قدمت إريتريا استعراضها الدوري الثالث الشامل المتعلق بتنفيذ ٨٠ بالمائة من ٩٢ أو ٨٥ في المائة من التزاماتها فيما يخص المجالات ذات الأولوية المتفق عليها والتحديات المشتركة في المجالات المتبقية. وخلال الدورة نفسها، دعمت إريتريا ١٣١ توصية. وتتسم التوصيات المقبولة بسعة نطاقها ومضمونها، وهي تغطي المجموعة الكاملة من الحقوق المنصوص عليها في أهم عهدين دوليين، هما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد استمر تنامي الولايات الرسمية المتعلقة بحقوق الإنسان من حيث عددها ونطاقها دون أن تواكب ذلك موارد الميزانية العادية وعليه، تؤيد إريتريا زيادة المخصصات في الميزانية العادية وتحث الدول الأعضاء على تقديم التبرعات. ونؤيد أيضا تعزيز صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل من أجل تقديم الدعم للبلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، لتمكينها من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وإذ ندرك التحديات التي تواجهها الميزانية وما يترتب عن ذلك من آثار تنعكس على عمل مجلس حقوق الإنسان، فإننا نلاحظ أيضا مع الشعور بالقلق تزايد ولايات المجلس على الرغم من إسهاماتها الملموسة في مجال حقوق الإنسان لا تزال موضع شك. ويتعين على المجلس كفالة تنفيذ خططه القائمة بدلا من توسيع نطاق عمله على نحو غير مجد.

وترفض إريتريا الانتقائية التي ما زال يجري بها تناول مسائل حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وتعارض الولايات

القطرية وجميع الولايات ذات الدوافع السياسية التي لا تزال تتسبب في نتائج عكسية وهدر للموارد. وتعتبر إريتريا عضويتها في مجلس حقوق الإنسان فرصة للإسهام في نجاح المجلس. وقد عملت في السنة الأولى من عضويتها على كفالة فعالية المجلس وذلك عن طريق مشاركتها بشكل استباقي وبنّاء كافة الأعضاء في معالجة جميع المسائل على الرغم من تباين آراء البعض. وإذا كان المجلس ينوي إحداث أية تغييرات في وضع حقوق الإنسان الذي تعيشه بلدان معينة، فينبغي له اتباع نهج قائم على إجراء حوار حقيقي مع الدول وتقديم يد المساعدة في مختلف المجالات التي حددتها هذه الدول وفقا لأولوياتها الوطنية وواقعها.

السيد لوكيانتسيف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): عندما اعتمدت الجمعية العامة قرارها التاريخي ٢٥١/٦٠ عام ٢٠٠٦ بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان، كان المجتمع الدولي بأسره يعقد آمالا كبيرة على ذلك القرار. غير أن لا شيء يظل على حاله. وبدلا من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتحيزة التي كانت قد فقدت مصداقيتها بشكل كامل في ذلك الوقت، عملنا على إنشاء هيئة من شأنها أن تعمل على أساس الموضوعية والحياد والحوار البنّاء. لقد مرت أكثر من ١٠ أعوام على تلك اللحظة التاريخية. وحان الوقت للتفكير في ما أصبح عليه مجلس حقوق الإنسان، فهل ارتقى إلى مستوى توقعاتنا واستطاع تصحيح أخطاء المفوضية التي سبقته، وهل كان العمل الذي يؤديه قادرا على تحسين وضع حقوق الإنسان وتعزيز قدرة فرادى الدول على حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني؟

وللأسف، فإن جميع هذه التساؤلات يجاب عنها بالنفي. فقد أصبح المجلس آلية في قبضة قوى سياسية غير أخلاقية تستخدمه لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول ذات السيادة، وبهذا سرعان ما يفقد عمله الاستقلال والحياد. وهو ما يعني عمليا أنه لم يعد يفي بمهمته بوصفه منبرا حكوميا دوليا للأمم المتحدة لمناقشة كافة مسائل حقوق الإنسان. ويستخدم المجلس بشكل علني عددا من الدول والتحالفات من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ضيقة، بدأت مع اعتماده قرارات قطرية مخصصة، لا رغبة منه في تحقيق المقاصد النبيلة لحماية حقوق الإنسان، ولكن للتدخل في الشؤون الداخلية لفرادى الدول من أجل إحداث تغيير في نظام الحكومات غير المرغوب فيها. وتستخدم بعض الدول الأعضاء في المجلس قرارات مواضيعية لحل مشاكلها الاقتصادية والسياسية.

ومع الأسف، فقد أصبح حصر قدرات المجلس في نواح معينة ممارسة منتظمة. وحفل جدول أعمال اجتماعاته بمواضيع بعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان. ويشارك المجلس، دون شك، في المسائل المتعلقة بتوحيد المعايير وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية والمسائل الطبية وتجارة الأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات عندما لا تستطيع مجموعات معينة من الدول الحصول على النتائج التي تسعى إليها من خلال منابر الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى. ونؤمن بأن هذا النوع من التلاعب من جانب المجلس غير مسؤول وبالغ الخطورة. ويُلحق اعتماد القرارات المسيسة الضرر بعملية وضع نهج موحدة لمعالجة مسائل وحالات محددة. كما يضر بسمعة المجلس نفسه ويقوض ثقة الدول فيه. ونعتقد أن السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع هو العودة إلى التقيد الصارم بولاية المجلس،على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

ويعزى أحد أسباب افتقار مجلس حقوق الإنسان إلى التأثير الحقيقي على أوضاع حقوق الإنسان في بلدان بعينها إلى الطابع المجزأ لعمل الأمم المتحدة برمتها في مجال حقوق الإنسان. بعض مجموعات البلدان ليست على استعداد أو ليست راغبة في الاعتراف بوجود روابط مؤسساتية وبرنامجية بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة. وفي الممارسة العملية، فإن التعنت في رفض الصلة التي تربط بين عمل المجلس واللجنة الثالثة وعمل المفوضية السامية

لحقوق الإنسان يؤدي إلى تدهور حالة حقوق الناس العاديين، حيث أن المقررات والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التي تزود الحكومات بالمساعدة التقنية أو المشورة التقنية لا تدعمها الموارد التقنية أو البشرية أو المالية. غير أن المفوضية متاح لها كل تلك الموارد. إن أهمية التنسيق بين عملها وعمل مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة واضح بجلاء. لن يمكننا التوصل إلى حلول مناسبة وفعالة، بما في ذلك عن طريق تطوير ودعم مشاريع وبرامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وبالتحديد البرنامج ٢٠، إلا من خلال الحوار.

كان الاتحاد الروسي مشاركا نشطا في عمليات التفاوض بشأن القرار ٢٥١/٦٠، إعداد الوثائق لعملية البناء المؤسسي للمجلس، وبشأن قراراي مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢/٥ وإجراء استعراض العمليات فيما يخص عمل المجلس لعام ٢٠١١. وما فتئ بلدنا عضوا في المجلس عدة مرات، وكنا دائما ملتزمين بتعزيز مبدأ التعاون في عمله. وفي ظل الظروف الراهنة، لا يمكن لروسيا أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يعود مجلس حقوق الإنسان ليماثل سلفه الذي فقد مصداقيته، لجنة حقوق الإنسان. نود استعادة الزخم الإيجابي للمجلس وإمكاناته البناءة، على النحو المبين في القرار ٢٥١/٦٠ وقراراي مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢/٥، واستعادة ثقة وأمل المجتمع الدولي اللذين استثمرهما في إنشاء هذا المجلس. تلك هي المهام والأهداف التي حددها الاتحاد الروسي لنفسه عند تقديم ترشيحه للانتخاب لعضوية المجلس للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى على التزام بلدنا بالحوار البناء والتعاون على قدم المساواة في جميع مجالات المسائل الواردة في جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان، التي لا بديل لها والتي تمثل السبيل الوحيد للعمل بشكل شامل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السيد ناصر (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد كولي سيك، ممثل السنغال، رئيس مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة دورة، ومكتبه على توجيه عمله هذا العام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمعالي السيدة ميشيل باشيليت، المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها، على مثابرتهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ومنذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، حقق مجلس حقوق الإنسان تقدما كبيرا في وضع منظور حقوق الإنسان في صميم منظومة الأمم المتحدة. ولم يثبت أنه محفل لسماع أصوات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها فحسب، بل وأنه هيئة في وضع مثالي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وحالات الطوارئ. ومن خلال لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق والقرارات الخاصة ببلدان محددة، لفت انتباه العالم إلى عدد من الحالات التي يتعرض فيها الناس لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحفز العمل الدولي في مجال دعم حماية حقوق الإنسان للملايين. والاستعراض الدوري الشامل، وهو في دورته الثالثة، أحد الإنجازات التقدمية لمجلس حقوق الإنسان. تجسد عملية الاستعراض الدوري الشامل مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية.

وفي عام ٢٠٠٨، نجحت أول حكومة منتخبة ديمقراطيا في ملديف في الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان بفضل إنجازاتها في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان. وشغلت ملديف المقعد في المجلس لفترتين متتاليتين، بدءا من عام ٢٠١٠. ولكن، للأسف، قطعت في عام ٢٠١٢ رحلة الديمقراطية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، ودخل البلد في دوامة تراجعية فيما يتعلق بالكثير من المكاسب الديمقراطية التي كنا قد حققناها. ومنذ انتخابه في عام ٢٠١٨، اتخذ الرئيس إبراهيم محمد صليح تدابير سريعة لاستعادة حقوق الإنسان لشعب ملديف، الذي عانى قدرا كبيرا من الإهمال أثناء النظام السابق، عندما جرى

تحجيم العديد من الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، فضلا عن الممارسة السلمية للأنشطة السياسية. ومن الإجراءات الأولى التي اتخذها البرلمان الحالي إلغاء قانون التشهير الصارم الذي فرض قيودا صارمة على حرية التعبير والإعلام. ومن بين أمور أخرى، قدمت الحكومة الجديدة أيضا تنقيحات لقانون الأحزاب السياسية من أجل إزالة القيود المفروضة على المشاركة السياسية.

كما تخطط حكومة الرئيس صليح لإدخال برنامج للعدالة الانتقالية سعيا لتحقيق العدالة لأولئك الذين تعرضوا بصورة غير عادلة للمحاكمة والعقوبة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت لجنة للتحقيق في حالات القتل والاختفاء القسري، لديها الصلاحيات اللازمة للتحقيق في هذه الجرائم الشنيعة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأعلنت الحكومة أيضا سياسة عدم التسامح مطلقا مع الفساد، وقد اتخذت خطوات لتعزيز الآليات المؤسسية لتخليص مجتمعنا من الفساد، الذي أصبح متوطنا في السنوات القليلة الماضية. وكما قال الرئيس صليح في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر:

”إن ملديف تمثل قصة رائعة. إنها قصة الفرصة الثانية، قصة شعب أثبت قوته وأمة تمكنت من عكس التيار الذي كان سيفضي بها إلى حكم استبدادي“.
(انظر A/74/PV.3، صفحة ٢٧)

غير أن هناك في جميع أنحاء العالم كثيرون غير محظوظين كشعبنا. ما زالت حالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في دولة فلسطين تتدهور. هذه الأزمة هي نتيجة احتلال إسرائيل غير القانوني والطويل الأمد، الذي حرم أجيال من الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة. وواجه سكان غزة، هذا العام، بداية مميتة لشهر شابتها الجنازات والتدمير وكرب تنفطر له القلوب.

وهناك أيضا ملايين السوريين المحاصرين والمشردين والمحرومين من حقهم الأساسي في الحياة والحرية. ولا يدين وفد بلدي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سورية فحسب، بل وفشل المجتمع الدولي في وقف الفظائع التي لا توصف التي ترتكب ضد الشعب السوري منذ ما يقرب من ثماني سنوات. وبينما نتكلم، تتكشف موجة جديدة من أعمال العنف في سورية.

ومصير طائفة الروهينغيا في ميانمار يمثل حالة أخرى لحقوق الإنسان وأزمة إنسانية أخرى تثير بالغ قلق ملديف والعالم الأوسع نطاقا بصورة عامة. إننا نشعر بالقلق إزاء الآلاف من لاجئي الروهينغيا الذين يعيشون في ظل قيود شديدة مفروضة على حرية تنقلهم، سواء كانت متصلة بسبل عيشهم أو الرعاية الصحية أو التعليم. وتضيف ملديف صوتها إلى نداءات المجتمع الدولي، وتحث حكومة ميانمار على إزالة كل القيود المفروضة على حرية التنقل ومنح حق الوصول دون عراقيل للأمم المتحدة وجميع مسؤولي المعونة الإنسانية والصحفيين، فضلا عن وقف جميع الفظائع والأعمال العدائية الموجهة ضد طائفة الروهينغيا. وتحث ملديف أيضا حكومة ميانمار على تيسير وتعجيل العودة الآمنة والطوعية والكريمة لجميع المشردين من طائفة الروهينغيا إلى ديارهم للعيش في سلام وكرامة.

وفي حين تتشاطر ملديف شواغلها مع بقية العالم فيما يتعلق بالانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي تحدث في عدد من المناطق، فإننا نتوق لرؤية تحسينات في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة في الوقت المناسب لتلك الأزمات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هناك مجالا واسعا للتحسين في عمل مجلس حقوق الإنسان، الذي سيحظى بقدر أكبر من الدعم والتعاون من عموم أعضاء الأمم المتحدة إذا نظر إليه باعتباره أكثر شمولية في أساليب عمله. إن أساليب عمل المجلس الحالية تضع العديد من وفود الدول الجزرية

الصغيرة النامية في وضع غير موات. وكثيرا ما يكون الوقت غير كاف لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن معظم مشاريع القرارات. ويجري في كثير من الأحيان تجاهل مدخلات الدول غير الأعضاء في المفاوضات غير الرسمية، فيما يعزى جزئيا إلى الثقل غير المتناسب الممنوح لآراء الدول الأعضاء في المجلس. ولذلك تكرر ملديف دعوتها إلى اتخاذ تدابير محددة وعملية لتحسين أساليب عمل المجلس.

إن تغيّر المناخ واحد من أكبر التهديدات التي تواجه هذا الجيل من الجنس البشري وتشكّل خطراً شديداً على الحق الأساسي في الحياة. لقد عرضت ملديف فكرة استكشاف أبعاد حقوق الإنسان في تغير المناخ وقادت جهود المجلس التي أدت إلى إنشاء ولاية بشأن حقوق الإنسان والبيئة. ونحن فخورون بالمساهمات التي حققناها في أعمال المجلس والنتائج التي عملنا على تيسيرها على مدى السنوات. وتشرفت ملديف أيضاً، بدعم من المجموعات الأساسية، بأن تكون السبّاقة في القرارات والبرلمانات بوصفها من مناصري النهوض بحقوق الإنسان، بشأن مسائل استقلالية القضاء، والطفولة، وزواج الأطفال والزواج القسري، وحرية التجمّع وتكوين الجمعيات، وكذلك إنشاء ودعم صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان ودعم ولاية المقرر الخاص المعني بالعدالة الانتقالية.

لا تزال ملديف ملتزمة بتعزيز المجلس وأساليب عمله وقدرته على العمل مع حكومات الدول الأعضاء في الاستجابة لحقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. ولا تزال حقوق الإنسان تشكّل ركيزة أساسية من ركائز السياسة الإنمائية لحكومتنا، ويشرّفنا أن نؤكّد لشركائنا في خدمة البشرية على أن حكومتنا ستواصل تعزيز وحماية حقوق الجميع، سواء في الداخل أو في الخارج.

السيد لاوبر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر سويسرا رئيس مجلس حقوق الإنسان على بيانه الذي أدلى به صباح اليوم وتُثني عليه على العمل الشاق الذي يضطلع به.

خلال الدورات الثلاث للعام الماضي، برهن مجلس حقوق الإنسان مرة أخرى على دوره المركزي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها، وكذلك في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن دور المجلس قد مكّنه من الاستجابة للحالات الراهنة ومن تحديد الولايات الرئيسية. وتكرر سويسرا التأكيد على أهمية التعاون مع جميع آليات وأدوات مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق. تؤدي الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، دوراً حيوياً في تنفيذ ولاية المجلس. وهي أيضاً أحد المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتؤيد سويسرا عمل هذه الإجراءات بقوة وتدعو جميع البلدان إلى التعاون الكامل معها. ونحن مقتنعون بأن ذلك سيمكّن الإجراءات الخاصة من تقديم مساهمة أكبر في جهود الإنذار المبكّر والوقاية التي تبذلها الأمم المتحدة.

تؤيد سويسرا تأييداً تاماً الإصلاحات التي استهلّها الأمين العام، فضلاً عن التركيز على الوقاية. إن تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوقاية، ولا سيما فيما يتعلق بالإنذار المبكر والعمل المبكر، يبقى أولوية لسويسرا. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن حقوق الإنسان تؤدي دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات. وهذا هو السبب في أن سويسرا تظلّ ملتزمة بوضع حقوق الإنسان في صلب مسائل السلام والأمن. ويشمل ذلك زيادة تبادل المعلومات بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن، وإضفاء طابع منهجي على ذلك التبادل. وعلاوة على ذلك، تؤيد سويسرا الجهود الرامية إلى تعزيز مجلس حقوق الإنسان، لا سيما من خلال زيادة كفاءتها وشفافيتها في منظومة الأمم المتحدة.

إن الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات هي من العناصر الرئيسية الأخرى لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وفي الفترة التي تسبق استعراض نظام هيئات المعاهدات لعام ٢٠٢٠، تكرر سويسرا مجدداً دعمها الكامل للقرار ٢٦٨/٦٨ والتحسينات التي جلبها من حيث تعزيز الأداء الفعال لذلك النظام. وتكرر سويسرا مجدداً أهمية ضمان أن تتلقّى ركيزة حقوق الإنسان الموارد التي تحتاج إليها من الميزانية العادية من أجل تمويل جميع الولايات التي أناطتها بها الدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل بذل جهودنا في اللجنة الخامسة، وندعو جميع الدول إلى العمل من أجل ضمان التمويل الكافي لركائز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من الضروري ضمان المشاركة الشاملة للمجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء الأعمال الانتقامية التي اتخذت ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع هيئات وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات. وندعو جميع الدول إلى ضمان أن يتمكّن ممثلو المجتمع المدني من مباشرة أنشطتهم بحرية، بما في ذلك مشاركتهم في أعمال الآليات الدولية، دون التعرض للأعمال الانتقامية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نكفل التنفيذ المتّسق لمبادئ سان خوسي التوجيهية.

وأود أن أثير نقطة أخيرة لها أهمية خاصة بالنسبة لسويسرا. إن الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي حيوي للديمقراطيات الفاعلة وللسلام والتنمية المستدامة. وللأسف، فإن قدرة المجتمع المدني، ولا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، على العمل بحرّية وفي مأمن تام مستمرة في التراجع في جميع أنحاء العالم. فقد بات العدوان والعنف الآن جزءاً من واقعهم اليومي. إن للهجمات والتهديدات، التي كثيراً ما ترتكب على شبكة الإنترنت، أثرا كبيرا بصورة خاصة على المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات. ولذلك تُذكّر سويسرا جميع الدول بالتزاماتها باحترام وحماية وإعمال هذه الحقوق الأساسية، كما تكرر التأكيد على مسؤولية القطاع الخاص على احترام هذه الحقوق، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني.

السيد كاكانور (الهند) (تكلّم بالإنكليزية): نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره (A/74/53 و A/74/53/Add.1) وعلى إحاطته التي قدّمها بشأن أنشطة المجلس. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا العميق للطريقة السلسة والفعالة التي أدار بها مداولات المجلس.

سعى مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه قبل ١٣ عاماً، للتغلب على المشاكل التي واجهها سلفه، لجنة حقوق الإنسان، وقد تمكّن على الرغم من التحديات الهائلة من المساهمة بصورة هائلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. لطالما فضّلت الهند، في تعاملها مع الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان في المجلس، اتباع نهج بنّاء وشامل للجميع قائم على أساس الحوار والتشاور والتعاون. وكعضو في المجلس، بذلت الهندُ دائماً جهوداً لضمان أن يعمل المجلس بطريقة موضوعية وغير انتقائية وغير مسيّسة وشاملة وشفافة. إن آلية الاستعراض الدوري الشامل الفريدة من نوعها والشاملة للجميع قد عززت مصداقية المجلس وفعاليته. ونحن بحاجة إلى الإبقاء على الطابع العالمي للمجلس ومواصلة تحسين كفاءته من خلال ترشيد التوصيات والامتناع عن استخدامها لفرض مسائل مواضيعية محددة قد لا تكون اكتسبت قبولاً عالمياً.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن تناول مسائل حقوق الإنسان بمعزل عن غيرها، الأمر الذي من شأنه أن يتجاهل العلاقة المعقدة والمتشابكة بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والتعاون الدولي.

وسنعمل من أجل معالجة القيود المفروضة على القدرات الوطنية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وحالات تسييس حقوق الإنسان، والتدخل المتصور بما يتجاوز الأنشطة التي صدر بها تكليف، حيث إن هذه المجالات لا تزال مثيرة للقلق. وسترمي جهودنا إلى إيجاد تدابير عملية لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية بطريقة شاملة ومتوازنة.

ونعتقد أنه من الضروري وجود تمثيل جغرافي أكثر توازنا في جميع هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الموضوعية والفعالية. فمن شأن اتباع هذا النهج أن يحقق التنوع والمعارف والخبرات على المستوى الشعبي والتعاطف، الأمر الذي يسهم بدوره في المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية الأخرى. وبينما نقدر التزام المفوضة السامية من أجل زيادة التنوع بين موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإننا نشجع تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنوع الجغرافي.

لقد برز الإرهاب باعتباره واحدا من أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الاعتراف بأن الإرهاب أحد أكبر التحديات العالمية، فإن أي استجابة جماعية مجدية للتصدي لهذا الخطر لا تزال بعيدة المنال. ونقدر دور مجلس حقوق الإنسان في الدعوة إلى اتباع نهج متوازن والنظر في أثر الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان، مع اللجوء للتعاون الدولي من أجل مكافحة خطر الإرهاب.

وسنواصل السعي إلى تحقيق التعاون بين جميع الدول لمنع وصول أي دعم إلى الجماعات الإرهابية، وحرمان الإرهابيين من الملاذات الآمنة، وتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية أو داعميهم. كما نطلب أن تتخذ الدول جميع التدابير للتصدي للدعاية التي تدعو إلى الكراهية أو إساءة استخدام شبكة الإنترنت وسائر وسائط التواصل الاجتماعي لنشر الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة التي تؤجج الإرهاب، مما يهدد حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للملايين بشكل خطير.

إن الزيادة الهائلة في أسعار الأدوية المنقذة للحياة واللقاحات وتكاليف الرعاية الصحية التي تدفع بمئات الملايين إلى حالة الفقر كل عام تشكل عائقا أمام إعمال حقوق الإنسان. ونعرب عن تقديرنا للمساهمة الكبيرة التي قدمها مجلس حقوق الإنسان في الاعتراف بالحصول على الأدوية باعتباره عنصرا أساسيا لإعمال الحق في الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه من الرعاية الصحة. كما أننا بحاجة إلى إدراج أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على الأدوية واللقاحات في صميم جهودنا الرامية إلى كفالة التحقيق الكامل للأهداف المتعلقة بالصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونقدر الجهود التي يبذلها المجلس في الآونة الأخيرة في هذا الصدد.

وبصفتها حضارة عريقة بالغة التنوع وأكبر ديمقراطية في العالم، تؤمن الهند إيمانا راسخا بروح تعددية الأطراف من أجل الإعمال الفعال لحقوق الإنسان. وتعود مشاركة الهند النشطة في جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان إلى الأيام الأولى للجنة حقوق الإنسان وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من اتفاقيات حقوق الإنسان.

ولا يزال النهج الذي تتبعه الهند تجاه حقوق الإنسان يتطور حيث أصبح يمكن التقاضي بشأن المزيد من الحقوق ودخول السلطة القضائية في عملية تفسير تقدمي للقوانين. وتترسخ الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان بعمق في الجهود الإنمائية الشاملة للجميع في الهند التي انتشلت الملايين من براثن الفقر. وقد اضطلع الدور القيادي للمرأة ومشاركتها السياسية، لا سيما على المستوى الشعبي، بدور محوري في هذا السياق. ويسترشد النهج الذي نتبعه في إعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بتجربتنا كديمقراطية تعددية ونابضة بالحياة. وبصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، لا نزال ملتزمين بإدماج منظور تعددي

ومعتدل ومتوازن للمساعدة في بناء الجسور عبر الفجوات المتعددة في الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان وممارستها.

السيدة ويسيل (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن تحقيق التنمية المستدامة للجميع يتوقف على إعمال حقوق الإنسان. ويتمثل أحد طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إيجاد عالم يسوده احترام المساواة وعدم التمييز، وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وتتمثل مهمتنا المشتركة الآن في تحويل تلك الرسالة إلى حقيقة واقعة.

ومع ذلك، وبالنظر إلى العالم اليوم، على النحو المبين في أحدث تقرير معروض علينا لمجلس حقوق الإنسان (A/74/53 و A/74/53/Add.1)، فإننا لا نزال بعيدين عن تحقيق طموحاتنا. فلا يزال التمييز ضد الفئات المهمشة مستمرا. وثمة أشخاص يتركون خلف الركب على نطاق واسع، مع نزول العديد منهم للشوارع من أجل التعبير عن استيائهم، وهو الأمر الذي نود أن نؤكد بشأنه من جديد أنه يجب على جميع الدول الامتناع عن التعامل بعنف مع الاحتجاج السلمي. وإذا كنا نريد تحقيق السلام والتنمية المستدامين، يجب ألا نترك أي أحد يتخلف عن الركب.

ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في العديد من البلدان وفي الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تجدد الدول التزامها بالإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والاعتراف بالدور الحاسم الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في بناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة وديمقراطية. لقد اعتمد أحدث قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بتوافق الآراء، الأمر الذي يدل على الاعتراف العالمي بدورهم. ولكن، للأسف، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين ما اتفقت عليه البلدان وبين الواقع الذي يعيشه المدافعون عن حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم.

ومن خلال عملية التيسير التي قامت بها النرويج، اعتمدت الجمعية العامة قرارات بعيدة الأثر بشأن هذا الموضوع، ونعتزم أن نفعل ذلك مرة أخرى هذا العام. وقد قدمنا مؤخرا مشروع قرار هذه الدورة في اللجنة الثالثة كي تنظر فيه الدول الأعضاء. ويشدد مشروع القرار على الحاجة إلى الإسراع بتنفيذ الإعلان، بما في ذلك عن طريق توفير بيئة آمنة ومؤاتية للمدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز حمايتهم. ونتطلع مرة أخرى إلى بناء توافق في الآراء حول هذه المسألة الهامة.

لقد تناول مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٩ مسألة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واعتمد قرارات قوية، وقام بتجديد ولايات هامة. ويسرنا أن نرى ما ينجزه مجلس حقوق الإنسان، ولكننا ندرك أيضا الحاجة إلى جعل المجلس أكثر فعالية بغية الوفاء حقا بولايته. كما نرحب بأن المفوضة السامية مدافع قوي وواضح عن حقوق الإنسان. ولكن لا تزال هناك حاجة واضحة لتعزيز ركيزة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ككل من الناحية المالية. وتشجع النرويج جميع البلدان على المساهمة في تحقيق هذه الغاية.

وقبل أن أختتم، نرحب مرة أخرى بهذه الفرصة للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان في جلسة عامة للجمعية العامة، وبالاستماع إلى آراء الآخرين بشأن مجمل أعمال المجلس وأدائه. فلدينا التزام جماعي بتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ التي يجب ألا يتم تقويض أساسها المؤسسي.

وختاما، أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير سيك، على قيادته المهنية وسفره إلى نيويورك لعرض التقرير. إنها ممارسة إيجابية، ممارسة تعزز أهدافنا المتمثلة في تنسيق العمل المتعلق بحقوق الإنسان في نيويورك وجنيف.

السيد جيوردانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نفكر في الأعمال التي اضطلع بها مؤخرا مجلس حقوق الإنسان، يجب علينا جميعا أن ندرك أن الهيئة

لا تزال عند مستوى يقل بكثير عن إمكاناتها التي حددتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

إن أساس المشاكل التي تؤثر على المجلس هو عملية معيبة لاختيار الأعضاء تسمح بتمثيل منتهكين لحقوق الإنسان من قبيل نظام مادورو على حساب أولئك الذين يدعمون حقوق الإنسان. وعلى نحو ما قالت السفيرة كرافت، فإن منح أحد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان مقعدا في الهيئة التي يفترض أن تدافع عن حقوق الإنسان أمر مروع تماما. ولن تتحقق شرعية المجلس أبدا ما دامت دول مسؤولة عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تمنح منبرا لانتقاد حالة حقوق الإنسان في الدول الأخرى، مع إفساد آليات المجلس ذاته لتفادي تحمل المسؤولية عما ترتكبه من انتهاكات وتجاوزات.

ومما يزيد من تقويض مصداقية المجلس رفضه المستمر لمعاملة جميع الدول على قدم المساواة، كما يتبين من استمرار معاملته التمييزية ضد إسرائيل بموجب البند ٧ من جدول أعماله. وعلاوة على ذلك، لدينا شواغل خطيرة إزاء الأعمال الانتقامية التي ترتكب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يمثلون أمام مجلس حقوق الإنسان وغيره من منتديات الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الصين لإسكات أصوات المعارضة في الاستعراض الدوري الشامل.

وما زلنا نأمل في أن تؤدي التغييرات في الإجراءات والتركيز إلى تمكين المجلس من أن يعزز بصورة مجدية، الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وفقا لعبارات القرار ٦٠/٢٥١.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ويود أن يدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفته الوطنية. نود أن نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير المجلس (A/74/53 و A/74/53/Add.1).

في نهاية عام ٢٠١٨، اختتمت سلوفينيا الفترة الثانية لعملها في مجلس حقوق الإنسان. وفي إطار الرئاسة السلوفينية للمجلس عام ٢٠١٨، تمكن المجلس من تحقيق توافق الآراء في اعتماد مجموعة من تدابير الكفاءة التي تهدف أيضا إلى تعزيز الفعالية.

ولما كانت جمهورية سلوفينيا قد أنشئت على احترام حقوق الإنسان، فهي من ثم، تسعى لمواصلة تطوير وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية استنادا إلى تجربتها الخاصة، فضلا عن التحديات السابقة والمقبلة. وتتبع سلوفينيا مبادئ العالمية والترابط وعدم القابلية للتجزئة والتصرف فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مع احترام مبدأ الكرامة المتأصلة لكل إنسان. وندعو إلى مبدأ المساواة بصرف النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الأصل القومي أو اللغة أو العمر أو أي ظرف شخصي آخر.

وسلوفينيا ملتزمة بالوفاء التام بجميع التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشارك في الحوار مع شركائها في المجتمع الدولي لتشجيعهم على الاحترام التام لالتزاماتهم أيضا. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى التحلي بالحذر؛ إننا نعيش في أوقات تتعرض فيها حقوق الإنسان للتهديد المستمر. ففي حين يتعين علينا أن نناقش حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسياق العالمي الجديد والمتغير – الذي يتناول الأخطار التي تهدد حقوق الإنسان أو تلك المسائل الحدودية من قبيل التغيرات الديمغرافية والتدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ – فإننا نحاول بالكاد المحافظة على ما حققناه.

وفي هذا الصدد، نعرب عن الأسف إزاء العديد من التحديات التي تواجه المعاهدات والقيم الدولية لحقوق الإنسان، القائمة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني، والذي يواجه عددا متزايدا من العقبات في الحصول على مكان على الطاولة. ولا ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو. إننا نجتمع كمجلس، وفي هذه القاعة لنمثل دولنا، وللتأكد من تنفيذ قانون حقوق الإنسان،

وتطويره تدريجيا. وينبغي أن يشكل المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من مناقشاتنا. ونشعر بالقلق إزاء الاتجاه المثير للجزع، والمتمثل في تزايد أعداد وأساليب الأعمال الانتقامية ضد الأفراد والمنظمات التي تتعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ونشدد على المسؤولية الرئيسية للدول فيما يتعلق بالامتناع عن تلك الأفعال، ومنعها، والتصدي لها، والتحقيق فيها. وبالنظر إلى الاتجاهات السائدة، نعتقد أن على الجمعية العامة أن تناقش هذه المسائل.

إن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تتناول جميع قضايا حقوق الإنسان. وما برحت سلوفينيا تشارك بنشاط في أعمال المجلس بصفة مراقب وعضو منذ عام ٢٠٠٦، وأعلنا ترشحنا لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨.

لقد أثبت المجلس طوال فترة وجوده أن لديه القدرة والرغبة في ما يتعلق بالتعاون والإنجاز، وحقق قصص نجاح جيدة كثيرة. وفي هذا الصدد، نؤيد الطابع العالمي لعضوية مجلس حقوق الإنسان، التي نرى أنها تسهم في أهمية المجلس كمنتدى عالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذلك، نرحب بترشح وانتخاب الدول الجزرية الصغيرة النامية لعضوية المجلس. ونؤكد على ضرورة تقيد الأعضاء المنتخبين في المجلس بأعلى المعايير في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعاون التام مع المجلس.

وخلال العام الماضي، أدى عمل المجلس إلى تحقيق العديد من التطورات الإيجابية. فقد اعتمدنا بتوافق الآراء قرارا بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وقرارات تتناول مسائل التمييز والعنف ضد المرأة، وقرارا بشأن عقوبة الإعدام. ومدّدنا العديد من الولايات الهامة، بما في ذلك ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

وما زلنا نؤكد على أهمية عمل المجلس في مجال المنع، الذي ينطوي على المزيد من القدرة على الإسهام في الكشف والإنذار مبكرا عن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بتنظيم حلقتين دراسيتين بين الدورات بشأن الولاية الوقائية للمجلس، ونتطلع إلى التقرير المتعلق بهذا الموضوع.

وما انفكت سلوفينيا مؤيدا قويا لآليات المجلس المختلفة. إننا ندافع بقوة عن الطابع العالمي لعملية الاستعراض الدوري الشامل، ونشارك في جميع الاستعراضات المتعلقة بالدول. وستخضع سلوفينيا لعملية الاستعراض الثالثة لها في الدورة المقبلة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ونحن ممتنون لجهات المجتمع المدني الفاعلة على تعاونها في إعداد تقريرنا، ونتطلع إلى تبادل الآراء مع الدول خلال الحوار. ونحن أيضا مؤيد قوي لعمل الآليات الأخرى، بما في ذلك الإجراءات الخاصة للمجلس. إننا نقدر العمل الذي اضطلع به المكلفون بولايات في تقاريرهم، والزيارات التي قاموا بها، والمشاورات والاتصالات التي أجروها.

وقد أثبت المجلس على مدى ١٣ عاما من وجوده، أنه محفل رائد يمكن التعبير فيه عن الشواغل والآراء المتعلقة بقضايا وحالات حقوق الإنسان بطريقة بناءة. وأثناء رئاستنا لمجلس حقوق الإنسان عام ٢٠١٨، تمثلت أولويتنا في جعل المجلس هيئة أقوى وأكثر كفاءة وفعالية. ويسعدنا أن المجلس تحت قيادتنا تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين كفاءته وفعاليته. ومن المهم أن تنفذ جميع هذه التدابير، بما في ذلك تلك المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فهذه خطوة هامة لتحسين عمل المجلس، واقتضت المشاركة الكاملة من جانب جميع الوفود. ومن ناحية ثانية، كانت تلك ممارسة جيدة في بناء الثقة والحوار. ولذلك، فإننا نرحب بجهود الرئيس الحالي، السفير كولي سيك، ومكتبه

فيما يتعلق بمواصلة عملية زيادة تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان وفعاليته.

السيدة نيانغ (السنغال) (*تكلمت بالفرنسية*): يسرني غاية السرور أن أشارك في مناقشات الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال المخصص للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/74/53 و A/74/53/Add.1). وباسم الوفد السنغالي، أود أن أهنئ بحرارة السفير كولي سيك على ما يبديه من مهارة وهمة في تصريفه لمسؤولياته بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان. وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى كل الفريق الذي يساعده في هذه المهمة.

ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ جودة التقرير قيد النظر، الذي يقدم لنا معلومات وافية لا عمّا أُحرز من تقدم ملحوظ فحسب، بل أيضا عن حجم التحديات المقبلة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وإذ نستهل هذا التفكير معاً، نرحب بالأعمال المعيارية والمؤسسية الهامة التي تم الاضطلاع بها في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية. ولكن علينا ألا ننخدع – لأن هذه المكاسب هشة ولا بد من الحفاظ عليها وتعزيزها باستمرار في وجه التهديدات المتنامية والتحديات المعاصرة. وفضلا عن ذلك، يتيح لنا تقرير مجلس حقوق الإنسان نظرة متعمقة كافية فيما يخص الحاجة المستمرة إلى العمل على معالجة العوامل المختلفة التي ثبت أنها تؤثر في ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها على نحو فعال. والواقع أن من نافلة القول إن الفقر، ونقص الأغذية، والنزاعات، والأزمات الصحية، والمسائل البيئية وتغير المناخ والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر، تشكل أيضا قوى تؤدي إلى زعزعة التقدم المحرز في مجال ممارسة الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، مما يهدد التنمية والسلم والأمن على الصعيد الدولي.

وما لم تُحلّ مسألة الحق في التنمية سيظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تحدياً. وفي هذا الصدد، فيما أكرر التأكيد على دعم السنغال للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية المنشأ لهذا الغرض، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها من أجل تنفيذ هذا الحق. ولذلك، من المهم بذل كل جهد ممكن لضمان الممارسة الفعالة لجميع حقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية من خلال التشديد على طابعها العالمي، والمترابط، وغير القابل للتجزئة ولا للتصرف. ويثير هذا مناقشةً بشأن تحسين آليات تعزيز حقوق الإنسان للإسهام في تلبية الحاجة الماسة الآنية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الاستعراض الدوري الشامل، الذي بلغ حاليا دورته الثالثة وسجل بالفعل تقريرين لكل دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣. إن هذه الآلية وصلتها بالمساعدة التقنية وبناء القدرات جديرة باهتمامنا الكامل.

ويبغي الترحيب بروح الرئاسة السنغالية لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٩ بوصفها مرحلة للتأمل وصنع القرارات من أجل عالم تكون فيه الكرامة الإنسانية في صلب شواغلنا ذات الأولوية. وكان أبلغ الأمثلة على هذا النهج معتكفُ مجلس حقوق الإنسان الذي عقد في داكار يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في مسائل هامة مثل الصلات القائمة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، والهجرة الجماعية، وتفاقم أوجه التفاوت والمسؤوليات الاجتماعية للشركات، فضلا عن العصر الرقمي.

ومن الواضح أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن فصلها عن الركيزتين الأخريين اللتين يستند إليهما عمل مجتمع الأمم الذي نشكله، ألا وهما السلام والأمن، من ناحية، والتنمية، من ناحية أخرى. وأود أن أُطمئن الجمعية إلى أنه في وقت بات فيه مصير شعوبنا أكثر ترابطا من أي وقت مضى،

ستظل السنغال ملتزمة بالخيار الوحيد المجدي، ألا وهو احترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة وإرساء سلام دائم.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود آيسلندا أن تشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير المجلس (A/74/53 و A/74/53/Add.1)، الذي يدعونا إلى التفكير في أداء المجلس وسير أعماله.

إن آيسلندا تؤيد بقوة التعاون المتعدد الأطراف والأمم المتحدة. ونعتقد أن مجلس حقوق الإنسان هو أحد أهم المنتديات، إذ يوفر منبرا لإجراء مناقشات هامة بشأن حقوق الإنسان، واحترام الحريات الأساسية، والتنوع والاختلاف – وهي مناقشات تؤثر في الجميع في كل مكان. ولذلك، فقد سرّنا وكان شرفا لنا أن نصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى. وقد استند عملنا في المجلس لأولويات محددة تشمل، بوجه خاص، المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، وحقوق فئة المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وحقوق الطفل.

أما فيما يخص عمل مجلس حقوق الإنسان على مدى العام الماضي، فقد اتخذنا بعض القرارات الهامة، لا سيما عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، وميانمار، وإيران، وفنزويلا والفلبين. وفضلا عن ذلك، اعتُمدت قرارات هامة تتصل بمسألة العنف ضد المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سرّنا بوجه خاص أن نرى تأييد الدول الأعضاء في المجلس بقوة لتمديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

كما سرنا أن نرى موافقة المجلس على قرار قدمته آيسلندا، إلى جانب سبعة بلدان أخرى من التحالف الدولي للمساواة في الأجور، بشأن مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي – الذي يمثل أولوية بالنسبة لنا تمشيا مع تركيزنا على المساواة بين الجنسين. ويهدف القرار إلى معالجة الأسباب الجذرية والعوامل الأخرى التي تؤثر في المساواة في الأجور، فضلا عن الفجوة في الأجور بين الجنسين، تمشيا مع الهدفين ٥ و٨ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ٨-٥، التي تدعو إلى تحقيق الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة بحلول عام ٢٠٣٠. ويسعدني أن أشير إلى أن الجمعية العامة ستنظر، إبان دورة لجنتها الثالثة، في اعتماد قرار متابعة، وذلك لتحديد تاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر من كل عام يوما دوليا للمساواة في الأجور.

ومن المهم ألا تغيب عن ذهننا مواطن قوة مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن نصب تركيزنا على ما يحقق النتائج، ولكن علينا في الوقت نفسه إيجاد أرضية مشتركة للسبل الكفيلة بزيادة تحسين عمل المجلس وتعزيزه. وينبغي لجميع التغييرات المدرجة أن تحسّن عمل المجلس وتتسق مع ولايته الحالية.

فما فتئ مجلس حقوق الإنسان يتناول بعضاً من المسائل الرئيسية التي نواجهها جميعا. ولطالما اضطلع بمهامه، على النحو الواجب، بوصفه ساحة رئيسية لمناقشة وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك، لا بد أن نظل يقظين. إذ إنها أوقات خطيرة تعيشها حقوق الإنسان، ونرى مساعٍ ترمي إلى إلغاء بعض ما تم إحرازه من تقدم هام في كل من نيويورك وجنيف. وما يثير قلقنا بوجه خاص هو أن ما تم تحقيقه من إنجازات سابقة تتعلق بحقوق المرأة وحرية الإنجاب باتت عرضة للتهديد في أماكن كثيرة جدا. وتلتزم آيسلندا بمواصلة الدفاع عن حقوق المرأة.

ونعتقد أن حقوق الإنسان تعبر عن الغرض الأساسي للأمم المتحدة. ويجب أن يكون النهوض بكرامة جميع البشر وتحقيق المساواة بينهم وعدم ترك أي أحد خلف الركب هدفنا اليوم وغداً. وحدها تلك السبل تتيح لنا تحقيق السلام، والأمن والتنمية المستدامة لجميع المجتمعات والتعجيلَ بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير سيك، على قيادته المهنية والشفافة على مدى العام الماضي. فقد كان من دواعي سرور آيسلندا العمل مع الرئيس وتولي مهامها في المكتب بصفتها نائب رئيس المجلس. وبإمكان الدول الأعضاء أن تعول على دعم آيسلندا لعمل مجلس حقوق الإنسان والتزامها به.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يود بلدي أن يشيد بالعمل الذي أنجزه رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير كولي سيك من السنغال، في عام ٢٠١٩.

يود وفد بلادي أن يدلي بالتعليقات التالية على تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورتيه الأربعين والحادية والأربعين (A/75/53).

أولا، ترحب السلفادور بتنوع القضايا التي تم النظر فيها خلال دورتي المجلس. إن المبادرات التي طرحتها الدول الأعضاء تجسد بدقة الدور المركزي لمجلس حقوق الإنسان في ضمان إجراء نقاش مفتوح وشفاف وشامل بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في مواصلة تعزيز واحترام الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع البشر، في جميع الأوقات وفي كل الأماكن.

تدعو السلفادور الدول الأعضاء للنظر إلى هذا التنوع المواضيعي بهدف تنظيم أعمال المجلس والجمعية العامة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وذلك من أجل منع التداخل وضمان التكامل.

تود السلفادور أيضاً أن تسلط الضوء في التقرير على القرار ١٣/٤١، المعنون ”الشباب وحقوق الإنسان“، الذي قدمته السلفادور ومجموعة من البلدان وبرعاية ٧٠ دولة. إن هدف القرار هو دعم النهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالشباب باعتبارها قضية شاملة لشتى مكونات جدول أعمال الأمم المتحدة.

يعرب القرار عن قلقه الخاص إزاء العنف ضد الشابات، والذي يعيق تنميتهن الاجتماعية وتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوقهن. وهو يسلط الضوء على استراتيجية الأمم المتحدة للشباب المعنونة ”الشباب ٢٠٣٠: العمل مع الشباب ومن أجلهم“، والتي طرحها الأمين العام.

كما يود بلدي التأكيد على أننا شاركنا في تقديم حوالي ٢٠ قرارًا خلال الجلسات التي يغطيها التقرير، والتي تتعلق بالمسائل ذات الأولوية لبلدي، بما في ذلك حقوق الطفل والهجرة والقضاء على العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والديمقراطية وسيادة القانون والحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، ضمن جملة أمور.

كما نود تسليط الضوء على البيان المشترك بشأن الأطفال والمراهقين المهاجرين الذي قدمته السلفادور خلال الدورة الثانية والأربعين للمجلس، والذي تم اعتماده بتأييد ٢٥ بلدا. يركز البيان على مبادئ وحدة الأسرة والمصالح الفضلى للطفل، والتي يجب مراعاتها في جميع الأوقات والظروف في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

تشيد السلفادور بجميع البلدان لاعتماد تقاريرها المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. وسيقدم بلدي عرضاً شفهياً بشأن استعراضه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال الدورة الرابعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

في الختام، تود السلفادور أن تسجل التزامها الراسخ بعمل مجلس حقوق الإنسان وأن تؤكد من جديد دعمها لاعتماد الجمعية العامة لتقريره بمجمله.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بنغلاديش برئيس مجلس حقوق الإنسان في نيويورك لتقديم تقريره إلى الجمعية العامة.

تعتبر بنغلاديش أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة العليا الواصية في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وباعتبار بنغلاديش عضوا حاليا، فإنها تداوم على الانخراط مع المجلس بنشاط وتقدم الدعم داخل المجلس. نأخذ علما على النحو الواجب بعمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد احتفل المجتمع الدولي في العام الماضي بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجدد التزامه الجماعي بدعم الإعلان والتفكير فيه. بوصفنا الآلية الرئيسية لتنفيذ الإعلان، وبالنظر إلى العبء الثقيل المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإننا ندرك الحاجة إلى تعزيز الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس لمعالجة القضايا الناشئة المثيرة للقلق. كما ينبغي بذل الجهود لتحقيق الاتساق في عمل المجلس في جنيف وضمان تيسيره هنا في نيويورك. وتحقيقاً لهذه الغاية نحث جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على إيلاء الاهتمام الواجب للعمل والنصوص التي يتفق عليها المجلس.

نشكر الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ قرارها القوي ٣/٤٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، في ٢٦ أيلول/سبتمبر. لقد أكدنا دائمًا على أن إمكانية إعادة الروهينغا إلى وطنهم الأصلي في ميانمار لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة تستعيد لهم سلامتهم وأمنهم وكرامتهم وحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم. إننا نعتبر انخراط المجلس بمثابة جهد يبذله لحماية مصالح الروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يتعرضون لها حتى الآن. ويمكن أن يفسر المتضررون الرفض الصريح لمبادرات المجلس تجاه ميانمار على أنه استمرار لإنكار الدولة المعنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم.

تقدر بنغلاديش تقديرا بالغا عمل مختلف المقررين الخاصين والمكلفين بولايات وعمل الآليات ذات الصلة في دعم حقوق الإنسان، وستواصل العمل معهم بشكل وثيق. لقد تعاوننا في العام الماضي بشكل كامل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وبعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة في ميانمار لتمكينهما من تأدية ولايتهما حين كانت أزمة الروهينغا الإنسانية قد دخلت عامها الثالث. إننا نثني عليهما للعمل الجيد الذي يقومان به على الرغم من عدم تعاون ميانمار. ومن أجل الموضوعية، من الأهمية بمكان أن تتعامل الدول الأعضاء مع المكلفين بولايات وليس مع الأفراد الذين يجسدون الولاية في أي وقت معين. هذا من شأنه أن يقطع شوطا طويلا نحو ضمان المساءلة عن الفظائع التي تم ارتكابها. إن المساءلة ليست مسألة التزام أخلاقي للمجتمع الدولي فحسب بل هي أيضًا عامل تمكين حاسم لحل أزمة الروهينغا.

تعرب بنغلاديش عن أسفها العميق لأن المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والتي تقترب من نهاية ولايتها، لا تزال محرومة من الوصول إلى ميانمار. كما لم يتم السماح لبعثة تقصي الحقائق بالوصول من أجل الإبلاغ عن الوضع القائم على أرض الواقع. هذا مؤسف حقا.

ومنذ كلفت الجمعية العامة المبعوثة الخاصة للأمين العام لميانمار بولاية جديدة تتعاون بنغلاديش بالمثل مع مكتبها. ويشجعنا أن نرى أنها تمكنت من تأمين إمكانية وصول محدود في ميانمار ونتطلع إلى قيامها ببذل المزيد من الجهود الحازمة والتشاركية والتعاونية لتنفيذ ولايتها.

لا تزال بنغلاديش متمسكة بالتزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتواصل السعي لإعمالها على الصعيد الوطني. تقوم مؤسساتنا الوطنية القوية وقيادتنا السياسية الحكيمة بتقديم الدعم الكامل لضمان حقوق الإنسان. ويظل الجهاز القضائي المستقل والمفوضية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في حالة

تأهب لمواجهة أية قضية لحقوق الإنسان. ويقوم البرلمان، عند الاقتضاء، بمراجعة وتحديث التشريعات والقوانين الوطنية من أجل مواءمتها مع القوانين والواجبات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أننا نفي بالتزاماتنا المتعلقة بتقديم التقارير إلى مختلف آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشكل منتظم.

بتوجيه من رئيسة الوزراء الشيخة حسينة سنبقى منخرطين مع المجتمع الدولي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم.

السيدة أغلادزي (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تقع حماية وتعزيز حقوق الإنسان في صميم عملنا، ويحظى مجلس حقوق الإنسان بوضع فريد للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم في هذا الصدد. يجب أن نسعى جاهدين لتحقيق أفضل استفادة ممكنة من المجلس بينما نسعى في الوقت نفسه وبقوة إلى زيادة تعزيز فعاليته.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للرئيس كولي سيك على تقريره اليوم وعلى كل جهوده الرامية إلى زيادة كفاءة عمل المجلس على الصعيدين الموضوعي والتقني. ونرحب في هذا الصدد باعتماد بيان رئيس مجلس حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان وكذلك برنامج عمل المجلس لمدة ثلاث سنوات.

وتتعاون جورجيا بشكل مثمر مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتؤيد تأييدًا تامًا استقلالية ولاية المفوضية ونزاهتها. ولا تزال أداة رئيسية أخرى ضمن آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتمثل في الاستعراض الدوري الشامل الذي يشكل أداة قيّمة لتمكين الدول من تقييم وتنفيذ السياسات اللازمة لتحسين حقوق الإنسان والنهوض بها بشكل أفضل. وقُدم تقرير جورجيا الطوعي لمنتصف المدة عن تنفيذ توصيات الدورة الثانية في شهر آذار/مارس ٢٠١٩.

ومع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٥٠ في المائة من توصيات آليات حقوق الإنسان تتطلب إجراءً برلمانياً، نعتقد أن زيادة المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان ستسهم في تعزيز التركيز على تنفيذ دورات الاستعراض الدوري الشامل وفي نجاح أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بمشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان المقدمة في تقرير المفوضية الوارد في الوثيقة A/HRC/38/25. ونحن مصممون على مواصلة تعزيز المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

ونرحب أيضا بالمشاركة الأوسع نطاقا للقطاع غير الحكومي والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وبينما تولي جورجيا أهمية خاصة لتنفيذ الالتزامات التعاهدية والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة من منظومة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، فقد أنشأت مؤسسة وطنية مكلفة برصد وتنسيق المتابعة والتنفيذ الوطنيين للالتزامات والتوصيات المذكورة أعلاه.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للإجراءات الخاصة التي تمثل أداة فعالة أخرى لمعالجة حالات محددة. ووجهت جورجيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واستضافت بالفعل عدة زيارات، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ولا يمكن أن يكون عمل مجلس حقوق الإنسان فعالاً من دون سماع صوت المجتمع المدني. ولذلك، فإننا نعيد تأكيد أهمية المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس وآلياته. ونقدر بشدة الدور الحيوي للمدافعين عن حقوق الإنسان ونأسف لأنهم يزالون يتعرضون للانتقام. وهناك حاجة ملحة إلى أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع أعمال

التخويف والانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير سبل الانتصاف فيما يتعلق بجميع أعمال التخويف والانتقام. ونعتقد أيضا أن عمل المجلس بفعالية يعتمد إلى حد كبير على المشاركة العالمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونحن فخورون بالإسهام في دعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

إن جورجيا تؤيد تعزيز تقديم المجلس للمساعدة التقنية وبناء القدرات بموجب البند ١٠ من جدول أعماله بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية وبموافقتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المجلس العديد من القرارات الهامة، المواضيعية وتلك المتعلقة ببلدان معينة. ونشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق دونباس الأوكرانية، وكذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول التي ضمها الاتحاد الروسي بشكل غير قانوني واحتلها، وندعم تعزيز المجلس لانخراطه في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أشدد على قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٤٠، المعنون ”التعاون مع جورجيا“، المتخذ خلال الدورة الأربعين للمجلس والذي يدعو إلى إتاحة الوصول الفوري لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية إلى المناطق المحتلة في جورجيا. ولكن ورغم الجهود المتكررة التي بذلتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لم يتم توفير إمكانية الوصول. ويحدث هذا على خلفية اتجاه نحو تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التنقل والحق في التكلم باللغة الأم والتعرض للخطف والقتل والاحتجاز غير القانوني. وبالنظر إلى أن الاتحاد الروسي يسيطر بشكل فعلي على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين، فإنه يتحمل المسؤولية عن إغلاق هذه المناطق أمام المراقبين الدوليين. ونعتقد أن قيادة المجلس القوية وانخراطه فيما يخص هذه المسألة سيمنعان تدهور الحالة الميدانية أكثر من ذلك.

أخيراً، اسمحوا لي أن أشير إلى أن جورجيا قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وهي تكرر مرة أخرى استعدادها للانضمام إلى المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

السيد ياريمنكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان في الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة لحالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه العاجل. ويسرنا أن ننوه بأن المجلس أظهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير قدرة على التصدي بشكل كاف للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ووجه رسائل مدوية إلى المجتمع الدولي عن طريق إنشاء أو تجديد الولايات القطرية، بما في ذلك من خلال استخدام هيئات الخبراء لتقصي الحقائق. وتحول السودان إلى دولة ديمقراطية يمكن أن يكون بمثابة حالة مثالية لنجاح اهتمام المجلس بالحالة القطرية الذي تضاعفه المساعدة التقنية.

وتواصل أوكرانيا إيلاء اهتمام خاص لمسألة المساعدة التقنية. ونقدر إسهام مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة في معالجة وضع حقوق الإنسان الحالي في أوكرانيا، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم المحتلة. ومن بين الأدوات المهمة التي تزود المجتمع الدولي بمعلومات موضوعية عن الحالة الفعلية لحقوق الإنسان في أوكرانيا القرارات ذات الصلة بالتعاون والمساعدة المقدمة إلى أوكرانيا في مجال حقوق الإنسان والتي تم اعتمادها منذ بداية العدوان الروسي في عام ٢٠١٤ والحوارات التفاعلية بشأن أوكرانيا في كل دورة من دورات المجلس وخلال فترة ما بين الدورتين. وستواصل حكومة أوكرانيا اتخاذ المزيد من التدابير

لضمان الحماية المناسبة لحقوق وحريات جميع الأشخاص الذين يعيشون في أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

لقد كانت أوكرانيا من بين البلدان التي أيدت بحماس إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وكانت عضوًا في المجلس خلال أول فترتين متتاليتين بعد إنشاء المجلس وهي تعمل الآن بجد خلال فترة ولايتها الثالثة. وسنقدم أيضًا ترشيحنا لفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ ونأمل أن تدعمنا الدول الأعضاء بوصفنا عضوا نشطا في مجلس حقوق الإنسان.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان بلدي صاحب المبادرة باقتراح قرارين – القرار ٢٥/٤١، المعنون ”التعاون مع أوكرانيا ومساعدتها في ميدان حقوق الإنسان“، الذي تم اعتماده بعد مشاركة ٤٤ دولة في تقديمه والقرار ٦/٤٢ المعنون ”دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“ الذي اعتُمد بتوافق الآراء وقدمته ٦٦ دولة. وبينما أجرى المجلس العديد من المناقشات واعتمد عدداً من القرارات بشأن هذا الموضوع، لم تكتسب الوقاية الدور الذي تستحقه في الأدوات المتاحة للمجلس وهذا أمر مؤسف. وإذا نظرنا إلى الوراء وراجعنا التاريخ الحديث، يمكننا أن نرى بوضوح أن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تكون المقدمة الرئيسية للتهديدات للسلام ولشن العدوان والحروب.

ونحتاج إلى مجلس يمكنه منع وقوع مآس إنسانية في المستقبل. وقد أظهرت انتخابات مجلس حقوق الإنسان الأخيرة أن الالتزام بأعلى المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان أو الوفاء بالالتزامات الطوعية لا يُعد للأسف دائمًا متطلبات أساسية. ولا يمكن لمثل هذا الموقف سوى إضعاف مجلس حقوق الإنسان وجعله متساهلا مع منتهكي حقوق الإنسان.

ويؤدي هذا التساهل إلى استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد عانى مواطنو بلدي في شبه جزيرة القرم ودونباس من مختلف أنواع هذه الانتهاكات. ويشكل التقرير الشامل والحسن التوقيت للأمين العام بعنوان ”حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا“ (A/74/276)، والذي صدر مؤخرا عملاً بالقرار ٢٦٣/٧٣، سردا قيِّما للعديد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال في شبه الجزيرة الأوكرانية.

ومن المهم أيضًا عدم الطعن في التقرير وتوصياته، بل يجب على معارضيه احترام هذه التوصيات وتنفيذها حسب الأصول. وأوكرانيا بحاجة إلى أن يصبح مجلس حقوق الإنسان منبراً حقيقياً وثابتا للدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الدفاع عن أولئك الذين يعانون تحت الاحتلال الروسي في القرم ودونباس والذين أصبحوا رهائن سياسيين محرومين من حريتهم بسبب نظام الكرملين.

وستبذل أوكرانيا بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي قصارى جهدها لتعزيز مجلس حقوق الإنسان.

ونتطلع، في هذا الصدد، إلى تقييم أثر تنفيذ التدابير المبينة في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فوفقا للقرار ٢٨١/٦٥، لدى الجمعية العامة ولاية بالنظر في وضع مجلس حقوق الإنسان للفترة بين ٢٠٢١ و ٢٠٢٦. وينبغي إجراء مشاورات مكثفة بشأن هذه المسألة في أشكال مختلفة مع مختلف أصحاب المصلحة.

ونرحب بمبادرتي رئيسي المجلس فويسلاف شوتس في عام ٢٠١٨ وكولي سيك في عام ٢٠١٩ بتنظيم معتكفين في ليوبليانا وداكار، على الترتيب، أتاحا الفرصة لمناقشة – في شكل غير رسمي وبناء – المسائل الموضوعية التي تمثل تحديات هامة تواجه المجتمع الدولي والتي من المرجح أن تدعم عمل المجلس في السنوات القادمة. وفي رأينا أن نتائج هذين المعتكفين يمكن أن تكون مفيدة جدا في مداولاتنا المقبلة.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالسفير كولي سيك، رئيس مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة، ونشكره على إحاطته الجمعية العامة بشأن تقرير المجلس (A/74/53 و A/74/53/Add.1).

يشكل تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى جانب كونه التزاما سياسيا وأخلاقيا على أعلى مستوى – بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية – ولاية دستورية تستند إلى المبادئ العالمية لعدم القابلية للتصرف وعدم القابلية للتجزئة والترابط والتشابك. وينبغي التعامل مع حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومتساوية وموضوعية، مع احترام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحياد وعدم التسييس وعدم الانتقائية. ويجب أن يكون هذا النهج بناء ويأخذ في الاعتبار الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

لقد ركز إطار السياسات العامة في فنزويلا على مشاركة المواطنين والوضوح ورعاية الفئات الأكثر ضعفا، فضلا عن القضاء على الفقر، مع منظور شامل لحقوق الإنسان. وقد انتخبت فنزويلا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، على الرغم من وقوعها ضحية للعدوان الأجنبي، الأمر الذي يثبت رفض المجتمع الدولي للحملة المستمرة للتشكيك في بلدنا وزعزعة استقراره، التي استُخدمت فيها أشكال متعددة من التدخل والتدابير القسرية الانفرادية غير المسبوقة والتهديد بالتدخل المسلح من أجل تقويض التمتع الكامل بحقوق الإنسان على نحو خطير. وبناء على ذلك، تؤكد فنزويلا مجددا على تقاليدها ومسؤوليتها عن مواصلة الإسهام بشكل بناء في عمل المجلس للسنوات الثلاث المقبلة، وتشكر الدول على دعمها وثقتها.

إننا نصر على إدانة استخدام مسألة حقوق الإنسان والحراك البشري كأداة من أجل تعزيز سياسات تغيير الأنظمة في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يشكل سياسة إجرامية تروج لها حكومة الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الأوروبية، التي تدعي سلطة معنوية لم يمنحها إياها أحد والتي أظهرت نتائجها أنها لم تجلب سوى المعاناة والدمار ونهب الموارد الطبيعية. فلم يعد من الممكن استغلال حقوق الإنسان من قبل صقور العمل الإنساني لفرض رؤيتهم المنحرفة لواقع الشعوب.

ويجب النظر إلى التحديات التي تواجهها فنزويلا اليوم في ضوء الفرض غير القانوني والمدمر والإجرامي لتدابير قسرية انفرادية على البلد، التي تقوض حقوق الإنسان بالنسبة لجميع السكان. فالتدابير القسرية الانفرادية هي سلاح التدمير الحديث الذي تستخدمه الولايات المتحدة لتدمير المجتمعات بنفس فعالية حملات القصف التقليدية، ولكن من دون الاهتمام الإعلامي الذي تستلزمه. إن النتائج على الأرض تعادل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، على الرغم من أن أصحابها ليسوا عسكريين، بل بيروقراطيين ومصرفيين. إننا ندعو مرة أخرى إلى وضع حد لتطبيق هذه التدابير الإجرامية ضد جميع الشعوب التي تعاني منها وإلى إعادة أصول ومدخرات بلدنا التي سرقتها الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأوروبا من الجمهورية في شكل أعمال تجارية وممتلكات وذهب ونقد.

وعلى الرغم من الضغوط الهائلة على الدولة الفنزويلية، فإنها تعمل بلا كلل للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، ولذلك فإنها لا تزال تحث الجهات الفاعلة الوطنية على الانضمام إلى الحوار الوطني من أجل السلام ومناهضة التدخل ومن أجل رفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على البلد. إننا ندعو جميع البلدان التي تستخدم مسألة حقوق الإنسان من أجل مكاسب سياسية داخلية إلى الالتزام عوضا عن ذلك بتحمل مسؤولياتها ومواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الواقعة على شعوبها، من حيث الاستبعاد الاجتماعي وقمع المظاهرات والفساد والجريمة العابرة للحدود الوطنية، من بين أمور أخرى.

وأخيرا، نود أن نعيد تأكيد تأهب فنزويلا واستعدادها للعمل بشكل بناء وشفاف مع مفوضية الأمم المتحدة السامية

لحقوق الإنسان وفي جميع المحافل التي أنشأها النظام العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما برهن عليه في دورتي الاستعراض الدوري الشامل – الآلية المثالية لمعالجة هذه المسألة على أساس التعاون والحوار – وكذلك عن طريق هيئات معاهدات حقوق الإنسان وجميع الهيئات الدولية التي تظهر استعدادها للعمل من دون دوافع سياسية خفية لصالح السكان ككل، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا.

وذلك ما التزمت به فنزويلا عند انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وسنعمل من أجل بناء عالم سلام خال من العنف والنزاع المسلح، حيث يمكننا أن نعيش معا بتنوع ثقافاتنا وقومياتنا ولغاتنا ومعتقداتنا وخلافاتنا السياسية. ونؤكد من جديد على أنه لا يمكن تحقيق تقدم مستدام في مجال حقوق الإنسان إلا بالحوار القائم على الاحترام والشفافية والتعاون على قدم المساواة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.